



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تلافكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

مهمة أستانا القادمة!

قبل أكثر من أربع سنوات، دعا حزب الإرادة الشعبية مسار أستانا لأخذ زمام المبادرة في الحل السياسي، بغض النظر عن الغرب، ورغم أنه إن تطلب الأمر. من بين أمثلة عديدة، تكفي الإشارة في هذا السياق، إلى افتتاحية قاسيون رقم 937 الصادرة بتاريخ 2019/10/28 بعنوان: «أستانا تقود الحل...»

واشنطن خارجه»، والعنوان وحده يكفي دون إطالة في الاقتباسات. كما كرر الحزب دعوته هذه في عدة مفاصل، أهمها: قمة طهران الأخيرة لثلاثي أستانا، حيث أكد في حينه د. قدي جميل أمين الحزب يوم 2022/11/21، **قبل يوم من انعقاد القمة** على: «ضرورة أخذ أستانا زمام المبادرة في تنفيذ الحل السياسي في سورية، والذي يمر حصاراً عبر تطبيق كامل للقرار 2254 وعبر تفاوض مباشر بين وفدين مؤهلين من المعارضة والنظام».

مع طي صفحة النسخة العشرين من اجتماعات أستانا، والتي جرت قبل أيام، يمكن القول: إن شروط انتقال أستانا إلى مهمتها الأعلى - السياسية، قد اكتملت؛ فإذا كانت مهمة وقف إطلاق النار قد استهلكت عدة أعوام حتى تم إنجازها، وكذا عمليات التحضير للحل السياسي، بما فيها إنشاء اللجنة الدستورية الذي جرى كنتيجة لمؤتمر سوتشي الذي رعته أستانا، فإن مجمل الظروف اليوم، الدولية والإقليمية والداخلية، باتت جاهزة للنقلة التالية؛ أي لتنفيذ الحل السياسي وفق القرار 2254.

لا تقتصر الظروف المعنوية بالتراجع الأمريكي المتعاطف، بل وأيضاً بارتفاع مستوى التفاهات والتقاربات بين الدول الأساسية في المنطقة، وضماً تركيا وإيران والسعودية ومصر، وبينها وبين كل من الصين وروسيا، وخلافاً للمصلحة الأمريكية-الصهيونية.

إن المهمة الموضوعة الآن على طاولة أستانا، هي أن تحقق بالتوازي كلا من الحل السياسي وفق القرار 2254، وانسحاب القوى الأجنبية بما يحقق وحدة سورية أرضاً وشعباً، فتحقيق استقرار مستدام في سورية وبالنسبة لجوارها «عدا الكيان الصهيوني المعني بتعميق عدم الاستقرار في سورية»، لا يمكن أن يتم دون تحقيق كل من المسألتين، وبالتوازي؛ أي الحل السياسي القادر على توحيد الشعب السوري مجدداً، وخروج القوات الأجنبية المفضي لإعادة توحيد الأرض السورية.

بالملموس فهذا يعني:

- البدء بعملية التفاوض المباشر بين وفدين مؤهلين، يتم خلالها، وضمن أجال منطقية، ومن بين عدة توافقات، التوافق على **تعريف جسم الحكم الانتقالي ومهامه وصلاحياته وتشكيله**. وأفضل مكان لعملية التفاوض هذه، بل والمكان المنطقي لها، هو دمشق، وليس أي مكان آخر، مع تأمين الضمانات اللازمة لذلك.
- مباشرة جسم الحكم الانتقالي الذي هو أحد المخرجات الأساسية لعملية التفاوض المباشر عمله، بالتوازي مع تجميع وضبط السلاح، وبدء انسحاب القوى الأجنبية.

- يعمل الجسم الانتقالي على قوانين جديدة للإعلام والأحزاب والانتخابات، ويبدأ بحل قضايا المعتقلين والمفقودين.

- يبدأ الجسم الانتقالي عمليات إعادة الإعمار الأساسية، خاصة البنى التحتية، بالتعاون مع أستانا ومع الصين، وتحضير الظروف السياسية والأمنية لعودة واسعة طوعية للاجئين السوريين.

- استئناف عمل اللجنة الدستورية لكتابة دستور جديد، مع عقد مؤتمر وطني لدعم عملها.

- إجراء الانتخابات بأنواعها، إيداً باتمام عملية الانتقال السياسي.

يجري استكمال انسحاب القوات الأجنبية من البلاد قبل إجراء الانتخابات، وتكون دول أستانا ضامنة للتنفيذ.

إن فرصة انتزاع الحل السياسي، وعبره استعادة استقلال وسيادة سورية، من الغربي ومن الأمريكي والصهيوني خاصة، باتت فرصة واقعية وقابلة للتحقيق. وبكلام آخر، فإن فرصة عودة سورية إلى الحياة باتت قابلة للتحقيق في ظل الظروف الدولية والإقليمية الجديدة، ولكن هذا كله يتطلب إرادة وطنية جادة، ويتطلب تنحية المصالح الضيقة للمتشددين من كل الأطراف، وهو ما ينبغي أن يتم، وما سيتم، بطريقة أو بأخرى.

أرقام القمح

تفضح عورة السياسات!

[05]

شؤون عربية ودولية



سيفكوف قبل شهر ونصف: «بريفوجين»
الهجوم على الكرملين» و«الانتقام الليبرالي»

15

شؤون اقتصادية



النقل الصيني الروسي: نموذج للتعاون
في الظروف الجيوسياسية الجديدة

12

ملف «سورية 2023»



«القضية الكردية
وشعوب الشرق العظيم»

06

شؤون عمالية



الموارد الحقيقية لزيادة
الأجور... جيوب الناهيين

02

بؤس البائسين

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الموارد الحقيقية لزيادة الأجور... جيوب الناهيين

إن الأجور هي أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة والعامة، وبين جميع العاملين بأجر وفي الإعلام، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال وعائلاتهم، لتأمين حاجاتهم الضرورية، التي تمكنهم من تجديد قوة عملهم المنهكة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

يجري التداول في وسائل الإعلام المختلفة وعلى لسان بعض من «الخبراء الاقتصاديين» ويصرّحون بأن تحسين الوضع المعيشي لا يتم بزيادة الأجور ولم يخبرونا كيف سيتم تحسين الوضع المعيشي للعمال والفقراء عموماً إذا لم تجر زيادة حقيقية على الأجور ومنهم من يقترح زيادات مختلفة تتراوح بين 40% و100%، فهل هناك خطط سحرية عند الحكومة لتخرج الزير من البير أم سيبقى الوضع على ما هو عليه؟ لقد حفظنا الدرس جيداً فهناك طريقة واحدة تلجأ إليها الحكومة للزيادة، تتفق مع المثل الشعبي الذي يقول «من دهنه سقيله» تذهب إلى رفع أسعار المشتقات النفطية وتحرر الأسعار من الدعم الذي تتغنى به على مدار السنوات السابقة ومن هذه الوفورات كما تقول الحكومة ستزيد الأجور، أي ستزيد أجورنا من جيوبنا الخاوية والخالية وهي بهذا الأمر تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، أولاً، أعادت توزيع الدخل الوطني المتمثل بالنسبة بين الأجور والأرباح لصالح الأرباح، أي لصالح قوى النهب، والعصفور الآخر الذي أصابته بحجرها هو إسكات العمال وعموم الفقراء ومنعهم من «النق» عن الأجور وهم بهذا يسعون لأقناع العمال أنه ليس بالإمكان أفضل مما هو كائن.

لم يصدر عن النقابات الموقف المطلوب عملياً، والذي يعبر عن الكارثة التي وصل إليها العمال على الرغم من تصريح قياداتها بأن أجر العامل لا يكفيه ليوم واحد «وكفى المؤمنين شر القتال»، بل انجرت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسير بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تحدد أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور بل تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور هي من جيوب قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق وشرائنها مع الحكومة في مواقفها واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنت تحسين متممات الأجور وأشدت به كإجراء يستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعادلة. إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني الموقف من الناهيين، ببقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهيين، حيث الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهيين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدرکه العمال تماماً بحسبهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب والندوات، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لذهابهم.



يقرب عيد الأضحى كغيره من المناسبات الاجتماعية، حاملاً معه أعباء تنقل كاهل الآباء والأمهات، أعباء تقتل فرحة العيد للكبير قبل الصغير، أعباء تضرب قلوب الفقراء قبل جيوبهم الفارغة، فالعيد في ظل الأوضاع المعيشية الراهنة أصبح مجرداً من فرحته وطقوسه، مجرداً من مشاعر الناس تجاهه، ولكنه لم يتجرد من تكاليفه المتضخمة في ظل انكماش وتآكل وتدهور وانعدام القدرة الشرائية لجل الكادحين والعمال.

■ مراسل قاسيون

حفنة من الليرات معدومة القيمة يحملها ذاك الأب المناضل أو تلك الأم الكادحة، بضعة قروش لا تسمن ولا تغني من جوع هي سلاح الكادحين في مواجهة تكاليف معيشتهم واحتياجاتهم التي لا نهاية لها ولا حصر. ما الذي يمكن أن تفعله مئة ألف ليرة أو مئتي ألف أو حتى خمسمئة ألف ليرة في أحسن الأحوال أمام عاصفة الاحتياجات الأساسية منها فقط. تلك الأساسيات التي أصبحت قيمتها ما يزيد عن خمسة ملايين ليرة شهرياً في الأحوال العادية، فكيف هو الحال بمناسبة كمناسبة العيد.

هذه المعادلة بين مقدار الدخل وحجم التكاليف في ظل عيد الأضحى، أجبرت أهالي الطبقة العاملة على المفاضلة بين أطفالهم وأبنائهم، من هو الطفل سعيد الحظ الذي سيحظى بالبسة جديدة هذا العيد؟ على الجهة المقابلة من هو الطفل البائس الذي لن يكون له شيء في هذا العيد ولا حتى حذاء جديد؟ هذه الأوضاع المعيشية القاتلة حولت «العيدية» من مجرد عيدية إلى عبء يحتاج للحساب والتخطيط، ليس غريباً أن يقف الرجل حائراً لمن من أقربائه سيعطي العيدية وأمام من منهم

سيحاول أن يتجنبها. ليس غريباً أن تصبح حلويات العيد في بيوت الكادحين الفقراء عبارة عن صحن يوجد به حبات تمر بجانب فنجان القهوة المرة فقط؟ إن هذه الأوضاع أرغمت أبناء الطبقة العاملة على المفاضلة بين ما لا يمكن المفاضلة به. أجبرتهم على ممارسات لا تمت لقلوبهم ولا مشاعرهم ولا أخلاقهم ولا كرمهم بصلة لا من قريب ولا من بعيد. فحين يقف المرء الكادح أمام هول حالة أطفاله أمام جوعهم وبؤسهم، مرغماً سيحاول توفير ما تيسر له من ليرات ليبقي أطفاله على قيد الحياة.

ساعات العمل في ظل الأعياد

يعمل الكادحون السوريون في الأحوال العادية ما لا يقل عن 12 إلى 15 ساعة وبمهن متعددة تكاد تصل إلى ثلاث مهن أو وظائف، سعياً منهم لتخفيض حجم الهوة والفجوة بين ما يحصلون عليه من أجر وبين ما يجب أن يدفعوه كتكاليف حياتهم، إلا أن الوضع مختلف بشكل أكثر عنفاً وإنهاكاً فيما يخص ساعات العمل في أيام العيد، خاصة لعمال المطاعم ومحلات الألبسة وغيرهم الكثير الذين يعملون ما يقارب 20 إلى 24 ساعة بشكل متواصل دون راحة أو مقابل،

فمن أجل أن يكون المقابل مقابلاً لا بد من أن يتناسب وكمية ساعات العمل التي أجبر العامل أن يقضيها بالقرب من أدوات عمله التي ملّ منها أكثر من ملل صاحب العمل من طلبات رفع الأجور، هذه الساعات التي أجبر أن يقضيها بعيداً عن أطفاله، مغترباً عن أهله في أشد اللحظات عاطفةً وحباً واشتياقاً لهم.

كيف تجرد العيد من جوهره؟

كيف يمكن أن نسمي العيد عيداً إذا لم يمارس أهله طقوسه وعاداته؟ ما هو العيد ومعظم العاملين والكادحين يقفون عاجزين أمام متطلبات هذه المناسبة؟ كيف يستطيع هذا العامل أو ذاك أن يشعر بالعيد وهو بعيد عن أطفاله وعن أسرته يعاني ما يعانيه من شدة العمل وقسوته؟

إن ما وصلت إليه الأوضاع المعيشية من تدهور وبؤس وعوز، أجبرت الكادحين على الاغتراب عن أكثر الطقوس ارتياحاً وراحة، أكثر المناسبات التي تعطي الفقيرين راحة نفسية حتى لو كانت مؤقتة، تلك النفوس الكريمة التي لم تعد تعرف الهدوء ولا السكينة، هذه النفوس النفيسة التي مسحت وسحقت في ظل السعي والركض وراء تأمين لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة.



كيف يستطيع

هذا العامل أو

ذاك أن يشعر

بالعيد وهو بعيد

عن أطفاله وعن

أسرته يعاني

ما يعانيه من

شدة العمل

وقسوته؟

التأمينات الاجتماعية والمتقاعدون

هناك سؤال يتبادر إلى أذهان العمال دائماً بشكل عام، لماذا يمتنع أرباب العمل وخاصة في القطاع الخاص عن تسجيل العمال الذين يعملون في منشاتهم في مظلة التأمينات الاجتماعية، هل لعدم إدراكهم لأهمية هذه المظلة للعمال ولهم أيضاً؟ أم أنهم يعتبرون المبالغ التي سيدفعونها من حصتهم تكاليف إضافية لا مبرر لها؟

■ نبيك عكام

عندما يحال العامل المؤمن عليه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية على معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جل عمره في هذا العمل أو ذاك وأن له أن يستريح بإجازة مفتوحة لقاء ما قدمه من عطاء وجهد وما تعرض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله تكون نتيجة ذلك. أولاً، وهنا تكمن المعاناة الكبرى التي سيتعرض لها المتقاعدون حيث لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجرهم وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعدلاته. ثانياً، مع تقدم المؤمن عليه في العمر تزداد مشكلاته الصحية من أمراض قد تكون مزمنة وأمراضاً طبيعية يتعرض لها أثناء عمله وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية وأسعارها في ارتفاع مستمر، وغيرها من أشكال العلاج ومنها العمليات الجراحية المختلفة، وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المُحال على المعاش، قد تصل تكاليفها أحياناً لأكثر من راتبه التقاعدي المصروف له بأضعاف مضاعفة.

لماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع



المختلفة والاستفادة من خبراتهم المختلفة. لماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع. ومن غير المعقول أن يعتمد العامل المحال على المعاش أو العمال الذين تعرضوا لإصابة عمل على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التي تقوم بمهام اتجاه المعاقين أو العجزة وبالتالي يفقد العامل المحال على المعاش شعوره بكيانه الاجتماعي وصلته بمجتمعه.

في رعاية العمال المنضوين تحت مظلتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً كون هذه المؤسسة هي المسؤول الأول والأخير عن المنتسبين إليها. تستطيع المؤسسة أن توظف استثماراتها في هذا القطاع الهام، وعلى الدولة أن توفر لها كافة التسهيلات الضرورية لذلك. إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها اتجاه المجتمع هذا، عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة

توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي له انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه. واستكمالاً لمفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية لا بد لها من العمل على توفير تلك الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين وذلك بتأمين تلك المراكز الصحية الضرورية، وعلى الأقل إنشاء مشفى لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين. وذلك تحقيقاً لأهداف مؤسسة التأمينات الاجتماعية

من المعروف أن معظم عمال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور وهي غالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية إضافة إلى أن هذا الحد الأدنى بعيد جداً عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة اليوم الذي يتجاوز به أضعاف وكذلك رواتب عمال الدولة لا تنقصهم هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية، وبكل الأحوال إن هذا الراتب التقاعدي بالنسبة للعامل هو انخفاض في الدخل وتدنٍ في

الطبقة العاملة



المانيا.. سكك الحديد

تعترز نقابة عمال السكك الحديدية والنقل في ألمانيا «إي في جي» دعوة أعضائها للتصويت على تنظيم إضرابات مفتوحة في قطاع السكك الحديدية، وأفادت مصادر إعلامية بأن مجلس إدارة النقابة قرر يوم 22 حزيران دعوة الأعضاء للتصويت على هذه الخطوة، كانت النقابة قد أعلنت في وقت سابق فشل المفاوضات مع الشركة المشغلة لخطوط السكك الحديدية «دويتشه بان» بشأن رفع الأجور، وكانت النقابة بررت قطع المفاوضات بأن الزيادة التي عرضتها الشركة أقل من اللازم وجاءت بعد فوات الأوان، وتبلغ هذه الزيادة 420 يورو، كما وصفت النقابة مدة التعاقد المقررة والبالغة 27 شهراً بأنها «طويلة بشكل زائد عن الحد».



اليمن.. عمال المطابع

نفذ عمال مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي يوم 20 حزيران في العاصمة عدن وقفات احتجاجية احتجاجاً على قرار طباعة الكتاب المدرسي خارج المؤسسة، واحتشد العشرات من عمال المطابع للمطالبة بالتراجع عن قرار طباعة الكتاب المدرسي خارج البلاد، كما طالبوا بصرف مرتباتهم كاملة وإعادة تشغيل المؤسسة، وعقب الوقفات أصدرت نقابة الكتاب المدرسي في عدن بياناً بهذا الخصوص جاء فيه: «حيث أكدت اللجنة النقابية لمطابع الكتاب المدرسي بأن هذا القرار صدر دون الرجوع إلى القوانين والتشريعات القانونية والتي تؤكد بأن المؤسسة العامة لمطابع الكتاب تملك الحق باحتكار طباعة الكتاب المدرسي في المؤسسة ويمنع طباعة الكتاب المدرسي خارج أسوار المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي حسب قانون إنشاء المؤسسة».



مصر.. فصل تعسفي

أنهى عمال شركة تصنيع الأجهزة المنزلية كريازي البالغ عددهم 4600 عامل يوم 20 حزيران، إضرابهم بعد فصل 60 عاملاً منهم وتهديد 800 آخرين بالفصل في حالة استمرار الإضراب، في وقت قررت الشركة عودة حركة سيارات نقل العمال كما هو متبع ذهاباً وإياباً، اعتباراً من يوم 21 حزيران. وبدأ عمال الشركة إضرابهم في 7 حزيران الجاري، احتجاجاً على عدم وفاء الإدارة بوعودها في صرف أرباح متساوية لكل العاملين، وكانت الشركة قد هددت في بيان لها، بفصل العمال المضربين، قائلة «إن المجموعة بصدد اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد مرتكبي الجرائم في حق الشركة».



الولايات المتحدة.. أكبر إضراب

حذر وزير العمل الأمريكي السابق من مغبة استمرار النهج الذي اتبعه الاقتصاد الأمريكي خلال الـ 40 عاماً الماضية، فيما يخص أجور العمال وموقف الشركات تجاه النقابات والاتحادات العمالية، بحسب وسائل إعلام. حيث صرح «نحن على شفا أكبر إضراب عمالي في أمريكا منذ الخمسينيات، إذ صوت 340 ألف عامل في شركة «يو بي إس» لصالح تنظيم إضراب إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى شروط عقد جديد مع الشركة بحلول 31 تموز. وأضاف رايخ، 40 عاماً من اقتصاد يسعى إلى تخريب النقابات، اقتصاد قائم على تفضيل غير متناسب للطرف الأعلى من الطيف الاقتصادي، جعل الأغنياء أكثر ثراءً، بينما سلبوا الطبقة العاملة».

قضية الأجور وارتباطها بالحل السياسي



بات الحل السياسي للأزمة السورية وفق القرار 2254 مفتاحاً لحل كافة الأزمات التي يعاني منها السوريون وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالحل السياسي ليس حلاً بين معارضة وموالة كما يصوره البعض بل بات ضرورة موضوعية لإنقاذ الشعب السوري.

أديب خالد

فقضية الأجور والرواتب المتدنية والتي فرضتها السياسات الليبرالية للحكومات السورية المتعاقبة والتي أدت إلى مزيد من الإفكار وأوصلت المجتمع إلى حافة المجاعة وفقدان الأمن الغذائي، وأضرمت هذه الأجور الزهيدة بالعملية الإنتاجية والاقتصاد السوري ككل بسبب ضرب أحد أهم أركان العملية الإنتاجية وهو الاستهلاك، مما أدى إلى توقف العديد من المنشآت الاقتصادية والصناعية والتجارية وازدادت تبعاً لذلك معدلات البطالة وهاجرت رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج بحثاً عن فرص جيدة للاستثمار.

إلا أن الحكومة تتعامل مع ملف الأجور والرواتب باستهزاء ولعب بمشاعر العمال والرقص على ألهمهم من خلال طرح كل فترة إشاعة عن زيادة الأجور والتي كرست بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وعلى لسان أحد أعضاء مجلس الشعب بأن الحكومة تدرس زيادة الرواتب زيادة مجزية جداً وأن الأمور تتحسن وتسير إلى الأمام ليكتشف بعد فترة مضمون هذه الزيادة التي سمّتها الحكومة مجزية حيث قالت إن الزيادة قد تصل إلى 100% من الراتب الحالي وهي لن تغطي هذه الزيادة وفي حال إقرارها سوى 2% من الاحتياجات المعيشية الرئيسية للشعب

أي إن الحكومة تطبل لقراراتها وتتلاعب بمعيشة السوريين وأعصابهم وألهمهم من خلال هذا التعامل الفوقي مع قضية الأجور والتي باتت اليوم قضية أساسية وسياسية من الطراز الرفيع.

على العامل تحمل تبعات الأزمة وحده فقط

ومع ذلك لا تزال تواجه الحكومة مطالب العمال بضرورة زيادة الأجور بأنها لا تملك الموارد الكافية لهذه الزيادة فيما تقدم هي ومن خلال قراراتها على المساهمة الأساسية لرفع الأسعار حسب رغبة التجار، معللة ذلك بارتفاع تكاليف الإنتاج على التاجر ومنها موافقتها السريعة على زيادة أسعار الاتصالات والأدوية أو من خلال رفع تسعيرة الخدمات الحكومية نفسها والتي تطرأ عليها زيادة كل فترة وكل هذه مبرره زيادة التكاليف والأعباء ناهيك عن فرض شتى أنواع الضرائب الواقعية أو الخيالية على المواطن السوري، وكان العامل السوري لم ترتفع التكاليف لإعادة إنتاج قوة عمله ولا يتحمل أي أعباء معيشية باتت تفوق قدرته الشرائية بمئات الأضعاف بل عليه الصبر والتحمل للحظة إعلان الانتصار على المؤامرة الكونية.

تكامل بين الناهيين في الخارج مع ناهبي الداخل

من جهتها فإن الحكومة ترى أنها ليست

لا بدّ من تغيير جذري وشامل من خلال القطع الكامل مع الليبرالية الاقتصادية واعتماد العدالة الاجتماعية وهذا يتطلب نضالاً واسعاً للعمال وباقي فئات المجتمع

مسؤولة عن قضية الأجور والرواتب، وأن ما يمر به الاقتصاد السوري ككل ومن وضع كارثي وصل إليه كل هذا نتيجة المؤامرة الكونية وعوامل خارجية مثل العقوبات وخروج أبار النفط من سيطرة الدولة وأن المسؤولية الأولية تقع على الحصار والعقوبات الغربية، وأنه لا سبيل لكسرها، وأن على المواطن أو العامل الصبر والتحمل والتحلي بالمسؤولية الوطنية والترفع عن مطالبه الآن لأن اللحظة والوقت لا تسمحان للاعتراض أو تعكير صفو المجتمع، وبالتالي ليس الوقت مناسباً للمطالبة بحقوقه لأننا نواجه مؤامرة كونية ولا تسمح له حتى بالاعتراض على معيشتته وكل من يتهم بأنه يحرص على أعمال مثل الإضراب أو التظاهر ستوجه إليه تهمة الإرهاب.

جبل الكذب قصير

وعندما تصل الأزمة السورية لأي مفصل هام أو تطور إيجابي تسعى السلطة جاهدة لتجييره لمصلحتها وتجديد محطاتها الإعلامية كافة لإطلاق الوعود الخلبية عن جلب الاستثمارات وعن تحسن الواقع الاقتصادي وما إلى آخره، وما هي إلا فترة قصيرة حتى يظهر كذب هذه التصريحات والوعود ويبقى الواقع كما هو، بل يزداد سوءاً.

الحل السياسي هو الحل

بما أن قضية الأجور والرواتب باتت المفصل الأساس والمقياس لمدى نجاح أي مبادرة سياسية لإنهاء الأزمة السورية، هكذا يعبر السوريون وهم محقون بذلك، فأى حل لا يغير من واقعهم السيئ لن يكون حلاً بالنسبة لهم، ولأن الأجور أيضاً قضية سياسية واقتصادية،

إلا أنها باتت سياسية أكثر وتحتاج إلى حل سياسي ووفق القرار. فإعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي السورية ومنها حقول النفط والغاز والقمح تحتاج إلى حل سياسي مع باقي القوى السياسية، وقد أثبت التجربة أنه لا بد من الحوار، وكسر العقوبات والحصار يحتاج إلى مصالحة إقليمية مع دول الجوار وليس مع الدول العربية فقط، بل مع تركيا أيضاً التي تربطنا بها حدود مشتركة بمدى 900 كم، والتي يمكن من خلال إعادة العلاقات معها كسر العقوبات الدولية على سورية وإعادة إنعاش الاقتصاد وحل مشكلة الكهرباء والمياه والزراعة.

التعويل على المجتمع لحل أزماته فقط

والأهم من ذلك كله وبعد الحل السياسي، يبقى لدينا العامل الداخلي وهو سياسات الليبرالية التي تؤدي لحصر الثروة في أيدي قلة قليلة تتحكم بالبلاد والعباد فسياساتهم هذه هي أحد أهم المسببات التي فجرت الأزمة السورية وفجرت معه المجتمع السوري وقادته نحو الفقر والعوز والجوع والتشرد والهجرة والنزوح ومهدت للتدخل الخارجي في الأزمة السورية، ولا بد من تغيير جذري وشامل من خلال القطع الكامل مع الليبرالية الاقتصادية واعتماد العدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب نضالاً واسعاً للعمال وباقي فئات المجتمع وإطلاق أكبر حريات للمجتمع والأحزاب والنقابات والإعلام لضخ قوى الفساد والكشف عن مواقعها داخل جهاز الدولة، وإن نضال العمال أنفسهم، وحده من يضمن لهم حقهم بالثروة والعيش الكريم.

أرقام القمح تفصح عورة السياسات!



يبدو أن حسابات الحقل والبيدر الحكومية بالنسبة لمحصول القمح للموسم الحالي لم تثمر، وهو ما كان متوقعاً منها بكل الأحوال، وذلك ليس بسبب السياسات الزراعية وسياسات تخفيض الدعم الجائرة فقط، بل وبسبب الإصرار الحكومي على نمط تسعير المحصول المجحف وغير العادل بالنسبة للفلاحين!

■ عادل إبراهيم

فيحسب التصريحات الرسمية فإن الكميات المسلمة من محصول القمح لمؤسسة الحبوب وصلت إلى حدود 450 ألف طن، والموسم شارف على نهايته، وبالتالي من الواضح أن كل ما تم الحديث عنه حول الموسم والتوقعات الإيجابية بشأنه ذهبت أدراج الرياح!

أرقام متقاربة.. ولكن!

بحسب صفحة الحكومة الرسمية بتاريخ 2023/6/20 «اطلعت الحكومة خلال الجلسة الأسبوعية، على واقع عمليات استلام محصول القمح للموسم الحالي، حيث بلغت الكميات المسلمة إلى المراكز المعتمدة حتى الآن 426 ألف طن، مقارنة بـ 276 ألف طن للفترة نفسها من الموسم الماضي». بنفس التاريخ كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة ياسين صهيوني لصحيفة الوطن، عن «استلام 401 ألف طن من القمح حتى نهاية يوم الأحد الماضي (أي بتاريخ 2023/6/18)»، مقابل 257 ألف طن عن الفترة نفسها من العام الماضي، وبأنه تم حتى تاريخه صرف أكثر من 800 مليار ليرة سورية قيمة الأقماع المستلمة من الفلاحين، ولا تأخير في تسديد قيمة الأقماع للفلاحين».

فيما قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لصحيفة الوطن بتاريخ 2023/6/22 رداً على السؤال عن تقديرات إنتاج القمح على مستوى القطر، وما تشكله من نسبة الاحتياج: «إن تقديرات الإنتاج في الحقيقة لن نعلن عنها بوضوح إلا أنه ستشكل وستؤمن نسبة جيدة من الاحتياج، لكن ما تم تسويقه حتى تاريخه حوالي 450 ألف طن من القمح.. أملاً من الفلاحين تسليم كامل إنتاجهم والاحتفاظ فقط

بما يحتاجونه من بذار واحتياجات منزلية». في البداية تجدر الإشارة إلى أن المقارنة مع أرقام الموسم الماضي هي مقارنة تضليلية وفي غير محلها، فالموسم الماضي سجل تراجعاً بالإنتاج والكميات المسلمة لمؤسسة الحبوب، تماماً كما غيره من المواسم المتراجعة طيلة الأعوام السابقة!

فالكميات المسلمة لمؤسسة الحبوب هذا الموسم كما ورد أعلاه تعتبر محدودة جداً بالمقارنة مع الأرقام التفاضلية عن المحصول والموسم لهذا العام، والتي سبق أن تم التصريح بها رسمياً!

فقد سبق لرئيس الحكومة أن أعرب عن أمله بأن يبلغ إجمالي كميات الأقماع المستلمة هذا الموسم في جميع المحافظات مليون طن، وذلك مطلع شهر أيار الماضي.

وكذلك سبق أن صرح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أن الكميات التي سيتم استيرادها في هذا العام ستعادل 50% مما كانت تستورده سورية في الأعوام السابقة، وبالتالي هذا يُعتبر إنجازاً جيداً.

لكن أمام الأرقام الرسمية المعلن عنها حول الكميات المسلمة لمؤسسة الحبوب، وتهرب وزير الزراعة عن الحديث حول تقديرات الإنتاج لهذا العام، فإن الواقع لا يبشر بالخير، وهو ما يثبت مجدداً فشل السياسات الزراعية والحكومية، لكنه بالمقابل يحقق الغاية المطلوبة منها تماماً، والمتمثلة بتقويض الإنتاج والمزيد من تسجيل التراجع فيه، وبما يضمن استمرار الاضطراب لاستيراد حاجتنا من القمح من أجل رغيف الخبز، أي استمرار مصالح البعض المستفيد من المليارات المخصصة لهذه الغاية!

ذر الرماد في العيون!

ولمزيد من ذر الرماد في العيون ما زالت الحكومة تسعى إلى الظهور الإيجابي،

ولتسويق نفسها على أنها تقوم بما يجب وعلى أتم وجه، زيفاً وبهتاناً!

فقد وافق رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2023/5/22 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة منح الفلاحين مكافأة تشجيعية قدرها 200 ليرة سورية لكل كيلو غرام قمح عند قيامهم بتسليم أقماع من موسم هذا العام إلى مراكز الاستلام المعتمدة أصولاً للمؤسسة السورية للحبوب في محافظة دير الزور والواردة من المناطق غير الامنة، عبر المعابر التي تم اعتمادها بشكل نظامي، وتأتي الموافقة بحسب صفحة الحكومة بهدف استلام أكبر كمية ممكنة من الأقماع بما يساهم في تعزيز مخزون القمح وتأمين مادة الخبز.

الموافقة أعلاه متأخرة جداً، فالموسم شارف على نهايته كما أسلفنا، ومبلغ المكافأة التشجيعية غير تشجيعي على الإطلاق من أجل استقطاب توريدات القمح من المناطق غير الامنة، خاصة وأن «الإدارة الذاتية» تدفع سعراً أعلى من السعر الحكومي مع المكافأة التشجيعية، وبالدولار الأمريكي!

لكن يبدو أن الحكومة لم يعد الوقت يسعها، لذلك فإنها على استعداد لاستلام أية كميات ومهما كانت مواصفاتها ونوعيتها، وذلك للوصول إلى رقم كبير ما، يغطي عورة سياساتها وظلمها للفلاحين وتقويضها للإنتاج وتضحياتها بالأمن الغذائي!

المهم هي الأرقام فقط!

في معرض الحديث عن الأرقام تجدر الإشارة إلى أن الحكومة وجهت باستلام كامل الكميات الموردة إلى مراكز الحبوب، وبأنه لا يجوز رفض أي كمية مهما كانت الأسباب، ولعل ذلك يبدو إيجابياً ويصب بمصلحة الفلاح، إلا أن ذلك بالمقابل يعني أن إجمالي الأرقام الواردة ككميات مسلمة لمؤسسة الحبوب تتضمن ما هو خارج التصنيف، وما هو مخصص للأعلاف أيضاً!

فبحسب التعليمات فإن نسبة الأجرام التي تصل إلى 30% وما فوق تصنف كمياتها على أنها مخصصة للأعلاف!

وبحسب رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة عن الكميات

المستلمة خارج التصنيف أوضح أن الكميات المستلمة خارج التصنيف 2329 طناً من مجموعات كميات الاستلام على مستوى القطر، وأعلى كمية مستلمة خارج التصنيف في دير الزور بلغت 1228 طناً تلقتها حمص 916 طناً، بينما لم تتجاوز الكميات المستلمة خارج التصنيف في حلب 25 طناً من أصل أكثر من 135 ألفاً مستلمة حتى اليوم بينما لم يتم استلام أي كمية خارج التصنيف من محافظات الرقة وادلب واللاذقية ودرعا والسويداء.

على ذلك يحق لنا أن نتساءل عن تصنيف الكميات الممكن استلامها استناداً للمكافأة التشجيعية الحكومية غير المجزية أعلاه، والمخصصة للكميات الواردة من المناطق غير الامنة بعد أن شارف الموسم على نهايته، بالمقارنة مع أعلى كمية خارج التصنيف تم استلامها في دير الزور بحسب ما ورد آنفاً؟ مزيد من الأرقام الفضائحية!

بالعودة إلى الكميات المستلمة بحسب تصريحات رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة والبالغة 400 ألف طن، مقابل مبالغ مصروفة تقدر بحدود 800 مليار ليرة، فإن وسطي سعر الكغ المصروف للفلاح يعادل 2000 ليرة، وهو سعر مجحف وغير مجز بدون أدنى شك!

لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سعر الدرجة الأولى 2500 ليرة للكغ، والدرجة الثانية 2474 ليرة للكغ، والدرجة الثالثة 2425 ليرة للكغ الواحد، وهذه التسعيرة للدرجة الثالثة تطبق حتى درجة أجرام 23% فإن ذلك يعني أن غالبية الكميات المسلمة لمؤسسة الحبوب يمكن اعتبارها من الدرجة الثالثة ومن خارج التصنيف بحسب وسطي سعر الكغ المحسوب أعلاه البالغ 2000 ليرة، وبالتالي ستكون مخصصة للأعلاف وليس لرغيف الخبز!

ونتساءل هنا بحال كانت مواصفات القمح المستلمة من قبل مؤسسة الحبوب بغالبيتها من هذه الدرجة وما دون، فلإن أصبح رغيف الخبز الذي تتغنى به الحكومة، والأهم ما هو مصير الأمن الغذائي للمواطن بحسب هذه المسيرة المظفرة للسياسات الحكومية التدميرية؟!

«القضية الكردية»



المال، إن كان بالقوة أو عبر الوسائل الاقتصادية، لأن هذا التوسع وصل إلى أقصى مدى له. الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاصمة، وفي ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل لم تعد واشنطن القوة رقم 1 الأمرة الناهية في العالم.

تواصل الإمبريالية المأزومة استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي للوصول إلى «سايكس-بيكو 2» عبر التركيز بالسياسات والإعلام السائد على جعل الصراعات الثانوية صراعات رئيسية.

جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «حزب الإرادة الشعبية حالياً» في 2010/11/26 أن «حدود سايكس-بيكو الإمبريالية.. يخطط لها الآن كي تكون فضاءً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها».

تقوم الإمبريالية، وخاصة الأمريكية،

وتحقق المصالح الحقيقية والمشروعة لشعوب الأرض.

هذه الحقائق لا تلغي أهمية النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التمييز كافة الممارسة بحق أي شعب من شعوب منطقة الشرق العظيم والعالم، ومن بينها الشعب الكردي.

بهدف طرح على النقاش العام والإغناء، يعرض المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية السوري رؤيته لهذه القضية المتراكمة والمتراكمة والمعقدة بصيغة موضوعات تهدف إلى الإسهام في صياغة موقف وطني وأمني مبدئي، يقطع الطريق على الطروحات الإقصائية التمييزية أو الانعزالية أو التقسيمية، سواء من الإمبريالية، أم من ضيقي الفكر القومي كلهم، أيأ كانت اصطفااتهم.

الأزمة الرأسمالية الشاملة والمخارج الإمبريالية

الأزمة الحالية العاصفة بالمراكز الإمبريالية هي أعمق أزمة في التاريخ، والمخرج منها لا يمكن أن يكون كالسابق، عبر التوسع الأفقي لرأس

هذه الحقائق لا تلغي أهمية النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التمييز كافة الممارسة بحق أي شعب من شعوب منطقة الشرق العظيم والعالم



بناء على قرار المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، وفي إطار التحضير للمؤتمر القادم للحزب، فقد تقرر إضافة وثيقة «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» إلى الوثائق الأساسية التي سيتم نقاشها لإقرارها خلال المؤتمر. يعود تاريخ النشر الأول لهذه الوثيقة إلى آذار 2016، ورغم مرور سبع سنوات على صدورها، إلا أنها ما تزال محتفظة براهنيتها، إذ أثبتت هذه السنوات نفسها صحة ما جاء فيها، واستباقها لما جرى خلالها. وهنا تعيد قاسيون نشرها للنقاش العام كما هي تماماً ودون أية إضافات.

تستقبل قاسيون مداخلات الرفاق والأصدقاء حول هذه الوثيقة، وكذلك حول البرنامج والنظام الداخلي، على ألا تتجاوز المداخلة الواحدة 350-500 كلمة، وذلك على البريد الإلكتروني general@kassioun.org

«القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

مقدمة

تعد القضية الكردية في الشرق العظيم، أي المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط، واحدة من أعقد المسائل المعلقة تاريخياً إلى اليوم، بفعل عوامل خارجية وداخلية متعددة. تمتلك القضية الكردية، الكثير من السمات الخاصة بها، وهي أيضاً مسألة إقليمية-دولية بامتياز، بحيث لن تكتب الديمومة الطبيعية لأية حلول مجترأة أو محلية لها.

تلجأ الإمبريالية ضمن محاولاتها التنفيس عن أزمته الخانقة إلى استخدام الأشكال المباشرة وغير المباشرة كلها في التحريض والتوتير والاصطدام القومي والطائفي، استكمالاً للسياسة القديمة في التفريق، ولكن على مستوى أعلى، بهدف تفتيت المفتت وتقسيم المقسم «سايكس-بيكو 2»، من أجل مواصلة صرف نظر الشعوب عن صراعاها الأساسي مع الإمبريالية وتركيزها على الصراعات الثانوية التي تحاول السياسات والإعلام تحويلها إلى

رئيسية. باتت معالجة القضية الكردية تكتسب أهمية خاصة واستثنائية اليوم في ظل رفع الإمبريالية الأمريكية المأزومة، من مستوى عملها على تاجيج مشاعر التعصب القومي، والقومي المضاد، وصولاً إلى تغذية بعض النزعات الانفصالية والتفتيتية، بوصفها فوالق مطلوبة من قبل الإمبريالية، لتكمل الدور الوظيفي للفوالق الطائفية الثانوية.

استثمرت الإمبريالية في هذه النزعات خلال السنوات الماضية على نحو موسع من عمر أزمته الرأسمالية الشاملة، لتنتج تنظيمات فاشية دينية طائفية جديدة متطرفة من شاكلة «القاعدة» و«داعش» وأمثالهما في منطقتنا، وتنظيمات فاشية قومية في مناطق أخرى، والتي قاربت على إنهاء دورها الموكول لها.

إن طبيعة ووتيرة تفاقم الأزمة الرأسمالية، كمنظومة وبنية، ووصولها إلى أفق مسدود، إلى جانب المآلات الموضوعية للتحويلات الجارية الني ستنتهي عهود الهيمنة الإمبريالية، باتت تؤكد مجدداً على صحة المقولات السابقة حول انتهاء عصر الدول القومية، باتجاه صيغ أكثر رقياً وتكاملاً

وشعوب الشرق العظيم»



بالمصالح العميقة لشعوب منطقة الشرق العظيم.

مشتركات شعوب الشرق العظيم

تشكل المساحة الممتدة من قزوين إلى المتوسط فضاءً واحداً عملياً، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري منذ أكثر من ألف عام وإلى أوائل القرن العشرين. وقد سبق أن أخذ هذا الفضاء الموضوعي سابقاً شكل امبراطوريات ودول شاسعة ظهرت في هذه المنطقة تاريخياً والتي كانت سمات علاقات شعوبها مع بعضها الانفتاح والتماهي جغرافياً وسياسياً واجتماعياً. الشعوب في هذه المنطقة متاخية، والأساس في علاقاتها هو التاريخ المشترك والتكامل في حين أن الطارئ المفروض استعمارياً عليها كان التباعد والتفكك، المنافي لخط السير الموضوعي باتجاه الاندماج والتكامل والتوحد.

إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يجمع سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي مثلاً، حيث ثمة: تكوين نفسي - قيمي - اجتماعي - عاطفي متشابه.

ثقافة قواسمها مشتركة كبيرة. تاريخ نضال مشترك في وجه الاستعمار، بشكليه القديم والجديد، والامبريالية، ولاسيما الأمريكية ومشاريع هيمنتها. ثمة نضال اقتصادي واحد موضوعياً، لأنها بحد ذاتها إقليم اقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة، أي يتمتع بموارد بشرية وطبيعية كافية لتكامله واكتفائه الذاتي واستقلاله عن بقية الأقاليم والمراكز الاقتصادية، «وللعلم فإن أعداد الأقاليم المشابهة على مساحة العالم لا تتجاوز 5-6 أقاليم».

الفاشية بنسخها النازية الجديدة والداعشية، وسياسة «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية بين «مكونات» الشعوب، على أسس قومية ودينية وطائفية وغيرها، تضاف إلى محاولاتها الاستمرار في فرض وتثبيت نموذجها الاقتصادي الليبرالي الجديد، بما يشكله من حصان طروادة لها داخل البلدان المستهدفة. «داعش»، وبوصفه أحد الأذرع الفاشية الجديدة لدى الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي الإجمالي العالمي، هو الأداة الأولى الدينية - الطائفية للتفتيت، وهو إن بات غير كاف للوصول إلى الهدف، فلا مانع لدى تلك الأوساط من اختراع أداة ثانية.

الأداة الثانية في جعبة الاحتياطات القذرة لدى القوى الإمبريالية، هي إثارة الفوالق القومية في المنطقة، وهنا تبدو «القضية الكردية»، وطروحات الاستقلال وتقرير المصير، بالصيغ المطروحة، مرشحة لقول كلمة حق فيها يراد بها باطل.

لينين كان مع حق تقرير المصير مبدئياً. وعندما انتقدته الزعيمة الشيوعية الألمانية روزا لوكسمبورغ بأنه طرح غير عملي، قال: «فليكن لكنه مبدئي ولكل حادث حديث». وجاءت الممارسة اللينينية اللاحقة لتؤكد على أن لينين إنما ترك الموقف العملي كي يصاغ حسب ضرورات النضال ضد الإمبريالية ولصالح تأخي الشعوب.

إن دموع التماسيح التي يذرفها الغرب بغزارة اليوم على الكرد هدفها إجهاض حق تقرير المصير الحقيقي لمصلحة استنابات نزعات انفصالية، جزئية، وأحادية الجانب، واستفزازية، لا تحل القضية الكردية، وتضر في الوقت ذاته

**الكرد في
منطقة شعوب
الشرق العظيم
يتوزعون بشكل
رئيسي في أربع
دول هي تركيا
والعراق وإيران
وسورية**

أكبر من أن تحصى هنا. الإمبريالية أصبحت اليوم أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، يعكسان الصراع الداخلي بين الأجنحة والتيارات داخل المراكز الامبريالية، ولاسيما في واشنطن:

إما انهيار حاد وسريع في حال اعتمادها خيار القوة المباشرة السافرة.

أو تراجع تدريجي وسلس مع اعتمادها خيار القوة الناعمة التي تتضمن أشكالاً من القوة المباشرة.

ما يجري في منطقتنا اليوم هو حالة مركبة من هذين الخيارين، عنوانه «صراع الحضارات» إضافة لـ«الفوضى الخلاقة»، وأداته الأساسية المستحدثة مؤخراً لهذه الغاية هي تنظيم «داعش»، الذي باتت تتمظهر إمكانية انحساره لأسباب ذاتية وموضوعية، دولياً وإقليمياً ومحلياً.

إن قوى الحرب لم توفر وسيلة إلا واتبعنها لتحقيق أهدافها في تفتيت واستباحة البلاد، وأهم وسيلتين متكاملتين تستخدمهما، هما: «الإحراق من الخارج» عبر الغزو المباشر أو تصنيع وتسليح وتمويل غزو القوى

بإعادة انتشار وتموضع قواتها، في سياق انسحابها من المنطقة لأن وصول هذه القوات إلى أقصى مدى في انتشارها مع تكاليفها الباهظة لم تعد قادرة على أداء دور التكنة المتقدمة لحماية المصالح الإمبريالية بشكل مباشر. ولكنها عبر محاولتها الاحتفاظ بالتأثير والتحكم عن بعد، تحاول الإمبريالية الأمريكية ترك المنطقة بحالة من الفوضى والقتال لعمود مديدة من الزمن، بغية كبح منافسيها الكبار، وإطالة عمرها في خضم أزمتها الخانقة.

الصراع الأساسي المستمر إلى اليوم هو الصراع بين قطب الإمبريالية وقطب الشعوب، وثمة أشكال وأمثلة عديدة لدى الشعوب والبلدان على رفض ولفظ النموذج الرأسمالي المتوحش في التطور، نتيجة استحالة التوافق مع عدوانيته الناجمة عن الضيق المستمر لهامش ريعه، وبالتالي مناوئته.

الإمبريالية بحالة تخبط حول المخرج المحتمل أمامها، مما سيؤدي إلى انقسامات حادة سياسية واجتماعية، في داخل المراكز الرأسمالية والإمبريالية ذاتها، والأدلة والمؤشرات على ذلك





والتمييز بأشكالها كافة الممارسة بحق الكرد، أي كانت أماكن انتشارهم. إن «الاستقلال»، تحت يافطة حق تقرير المصير أو أي شكل مخفف آخر، وإعلان «دولتهم الخاصة»، يضع الكرد وبشكل مباشر تحت ضغط وابتزاز قوى إقليمية ودولية، وفي أحسن الأحوال، يجعل القضية الكردية ساحة لتصفية حسابات هذه القوى، في ظرف تتبدل فيه المحاور والتحالفات بشكل أكثر مما يتوقعه العقل القومي التقليدي. إن تمرير أي شكل من أشكال الجnoch نحو الانفصال حالياً في ظل التوازنات الإقليمية والدولية غير المستقرة سيؤدي الى:

صراع كردي - كردي

صراع كردي - عربي

صراع كردي - تركي

صراع كردي - إيراني

هذا يعني أن الأمور ستتعدد وسيُدفع بالكرد للكفر بحق تقرير المصير بعد حين، وسندخل مرحلة صراع ثانوي صرف.

الطرح الذي يقدمه ضيقو الأفق القومي الكردي باتجاه إقامة كيانات صغيرة سيؤدي إلى حجب الحق عن باقي الكرد في بقية البلدان، الذين يشكلون أكثرية الكرد.

تقرير المصير ضمن وحدته

يستمر تبلور ميزان القوى الدولي، نحو تكريس انتهاء العالم أحادي القطب «الأمريكي الذي كان سائداً خلال العقدين الفائتين» وبروز العالم متعدد الأقطاب «الروسي/ الصيني/ بريكس وقطب الشعوب أساساً»، حيث تشهد المنطقة والعالم صراع وتناقض

تفتت محتمل، منشود أمريكياً. تنزع بعض النخب الكردية، إلى اتخاذ خطوة في الفراغ من خلال التلويح بـ«الاستقلال»، بأي ثمن كان، تحت راية الحق القومي المشروع، بغض النظر عن حقيقة إمكانية تحقيقه وحديثه واستقراره المفترض، وبغض النظر عما يمكن أن يحدثه مثل هذا الإجراء من طرف واحد في ظل الحالة التاريخية الرهنة، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار التبدلات السريعة المحتملة في مواقف القوى الغربية الداعمة والمحرضة على اتخاذ هذه الخطوة، والتي تحاول مواصلة سياسة احتواء القوى والأطراف الإقليمية جميعها وتغذية نزاعاتها البيئية والتحكم بها. يشغل الموقف الأمريكي عملياً على تغذية الموقفين السابقين، بدرجات متباينة ومتناوبة بينهما حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية بال لحظة الدولية المعنية.

الموقف الآخر الذي تعبر عنه هذه الوثيقة، موقف يُقرّ بحق تقرير المصير، من حيث المبدأ، ويرى تجسيده الملموس في الإطار الجزري والشامل والمتكامل والاتحاد فيما بين شعوب وقوميات المنطقة كلها، أي الاندماج الطوعي، كمخرج واقعي، باعتباره حلاً يلجم خطرين يهددان الحقوق القومية كلها للشعوب، بما فيها الكردي: خطر إنكار الحق على أصحابه، وخطر توظيف هذا الحق لصالح أجنداث دولية بشكل كيانات مصنعة ومجتزأة وقسرية، تتعارض مع كل من المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة، ومع المسار الموضوعي للتطور العالمي ومستقبله. وإن هذا الموقف لا يعني بأية حال من الأحوال صرف النظر عن ضرورة مواصلة النضال المرحلي في سبيل إلغاء أشكال التفرقة

الدولية منذ تكونها. وإن أي تحريك للملف الكردي في إحدى هذه البلدان منفردة كانت له على الدوام ردود أفعال من أربعة بلدان، ومن الدول المتحالفة مع البلدان الأربعة، بشكل غير مباشر، مما جعلها ساحة تنافس دولي دائماً. الحامل الاجتماعي للمشروع القومي الكردي ليس البرجوازية. وكانت الحركة القومية الكردية على الدوام محكومة بعوامل أساسية عديدة، أبرزها: طبيعة القوى الاجتماعية التي ترفع شعارات المشروع الكردي، والتحوللات الطارئة عليها في المراحل المختلفة والبلدان المختلفة، وتأثيرها بالتحوللات الدولية، وبظروف تطور البلدان الأربعة، العامة والخاصة، كل على حدة.

وللمقارنة فإن الشعوب الأوروبية في القرنين الثامن والتاسع عشر، على سبيل المثال شكلت دولها القومية في ظل تحول البرجوازية من طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها، وبادرت إلى تشكيل سوقها، أو دولها القومية. مع تراجع الحركة الثورية العالمية، وصيغة الدولة الوطنية، وتهديدها بمشاريع التفتت الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، تراجعت القوى الثورية والتقدمية الكردية، وصعدت في بعض الأماكن قيادات ضعيفة الارتباط بالمصالح العميقة للجماهير الكردية العريضة أو بأحسن الأحوال ضعيفة التجربة السياسية والنضج الفكري الضروري، حتى لو تمتعت بروح الإقدام والنضحية.

اليوم، مع تراجع الإمبريالية وحلفائها التقليديين والتابعين لهؤلاء الحلفاء يعاد انفتاح الأفق أمام الحلول الحقيقية للقضايا القومية في المنطقة، وإحداث الفرز المطلوب في القوى الاجتماعية والسياسية الحاملة للقضية الكردية، وطروحاتها، بحيث يجري تجاوز الشكل التقليدي الانعزالي الانفصالي التفتتي المتوافق مع المصالح الإمبريالية، نحو التوافق مع المسار الطبيعي لحركة شعوب منطقة الشرق العظيم باتجاه تكاملها، وحل مشاكلها على أساس قواسمها المشتركة. ومع تفاقم أزمة الإمبريالية التي تضع مستقبل ظاهرتها نفسه على طاولة البحث الجدي، وسعيها المحموم نحو التفتت، ينبغي تقييم مدى رجعية أو تقدمية المشاريع القومية الضيقة.

من الواضح، أن ظروف التحول في ميزان القوى الدولي الجديد الجاري اليوم، والذي يشهد تراجعاً إمبريالياً وأمريكياً أصبحت تسمح من حيث المبدأ بوضع مسألة حقوق تقرير المصير، وتكامل ووحدة شعوب الشرق العظيم كلها، طوعاً وبالنزاهة، واستناداً إلى القواسم المشتركة على طاولة البحث الجدي وبقوة.

إن من شأن ذلك أن يبني تكتلاً بشرياً، سياسياً واقتصادياً، رئيسياً جديداً في العالم، يحل ضمناً القضايا القومية، جملة وتفصيلاً، لمختلف الشعوب، بطريقة تخدم مصالحها هي، وليس المصالح الإمبريالية.

من الحقائق الثابتة، أن شكل تطور الدولة الوطنية خلق عبر التراكم التاريخي مستوى معيناً من العيش المشترك والاندماج بين القوميات المتعددة في الشرق، لا يمكن لأي حل حقيقي للقضية الكردية أن يتجاهله.

القضية الكردية والأجندات المختلفة

في ظرف الانعطاف التاريخي الراهن نشهد القضية الكردية اهتماماً متعاضداً، ويطالها الاستقطاب الحاصل في المواقف السياسية حول القضايا جميعها. يمكن تلمس أربعة مواقف حول هذه القضية، بغض النظر عن الدعاية الإعلامية السياسية المرافقة لتطور الأوضاع:

استمرار عقلية إنكار وجود قضية كردية بأساليب ملتوية من مختلف أنظمة الدول التي يوجد فيها الكرد، وبعض النخب السياسية والثقافية، بما فيها أحياناً تلك المحسوبة على بعض المعارضةات. وتحاول تلك الأنظمة والنخب في ظل الاستقطابات الإقليمية والصراع الدولي القائم والأزمات المتفجرة في المنطقة استخدام القضية الكردية إما كورقة ضغط بينية، أو تسويقها تحت ستار الحفاظ على وحدة البلدان ومنع التفتت، علماً بأن مجمل السياسات المتبعة، بما فيها إدارة الأزمات، تسهم في وضع أسس ومقدمات أي

بفعل عوامل الضغط الخارجية المستمرة منذ أوائل القرن العشرين، وعوامل التجاذب الداخلية، فإن هذه المنطقة قابلة للتقارب والتكامل والتوحد، اقتصادياً وحتى سياسياً.

القضية الكردية قضية إقليمية

الكرد في منطقة شعوب الشرق العظيم يتوزعون بشكل رئيسي في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسورية. ونحن أمام مشكلة عامة، عابرة للحدود السياسية القائمة، وإن كانت تتجلى في كل دولة حسب واقعها الملموس.

إن عمومية المشكلة تفترض تحديد العوامل المشتركة بين مختلف الدول في هذا الفضاء الجغرافي السياسي الممتد، من قزوين إلى المتوسط.

إن الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل، هي موضوعاً رأسمالية تابعة، أي أن هذه البلدان «تتطور» تحت مطرقة النهب الاستعماري الجديد. تتعرض شعوب هذه البلدان لنهب مزدوج، عالمي لصالح المراكز، ومحلي لصالح الوسيط البرجوازي الكمبرادوري المحلي مع السوق العالمية.

خلق هذا النهب المزدوج ولا يزال متلازمة «النهب- القمع»، كإحدى خصائص التطور التاريخي لهذه البلدان، لأن النهب الفاحش والمزدوج فيها يتطلب على الدوام أن يتوازى مع القمع الحامي لمصلحه.

يشكل التمييز القومي جزءاً من هذه العملية، حتى تستمر عملية تغذية جيوب قوى رأس المال المحلي من جهة، ولخلق المزيد من تراكم الثروة في المراكز من جهة أخرى.

تعتمد الرسم الاستعماري لخرائط المنطقة من خلال اتفاقية سايكس- بيكو إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة لأغامها للانفجار تلقائياً في أية لحظة، ومن بينها قضية الحقوق القومية للكرد.

البلدان المعنية جميعها تتسم ديموغرافياً بالتنوع الثقافي «القومي، الديني، الطائفي الخ» بما يعبر عن غناها الحضاري من جهة، وإمكانية الاشتغال عليها من جهة أخرى لمرقعة التطور التاريخي الموضوعي.

الرأسمالية الطرفية البدائية المتخلفة وبحكم متلازمة «النهب- القمع» لم تستند إلى ذلك الغنى الحضاري، لدفع التطور التاريخي الاقتصادي- الاجتماعي، السياسي إلى الأمام، بل ذهبت عكس ذلك تماماً، وخصوصاً مع تكريسها لسياسات للبرلة الاقتصادية في العقود الأخيرة، وباتت تشترك مع سياسات الخارج النقديية القائمة على «فرق تسد»، في النيل من الكثير من المشتركات الموضوعية، بين مكونات الطيف الاجتماعي لدى شعوب المنطقة.

سمات وخصائص القضية الكردية

القضية الكردية ليست قضية احتلال بالمعنى الكلاسيكي المتعارف عليه، وإن كانت تنطوي على الاضطهاد القومي، بل هي نتاج خرائط رسمتها قوى دولية في ظل توازن دولي محدد ارتسم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

تعد القومية الكردية من أكبر القوميات من حيث عدد السكان التي ليس لها كيان قومي. وتكاد لا توجد قومية أخرى بهذا العدد من السكان، وبهذا الغنى من الثروات في أماكن وجودها، منعته سياسات الدول الغربية، والتفاعلات الداخلية لتلك السياسات، من تشكيل دولتها القومية الخاصة، حيث لم يسمح الاستعمار التقليدي المباشر في حينه بوجود دولة كردية مستقلة، بل تعمد إبقاءها مشكلة مفتوحة.

الغضاء السياسي والجغرافي للقضية الكردية- حتى ما قبل التحولات في ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد للقوى بفعل الأزمة الرأسمالية العامة والشاملة- هو دول الرأسمالية الطرفية، حيث النهب المزدوج والتفاوت الطبقي الحاد والمستوى المتدني من الحريات السياسية، مضاعفاً إليها ظلم قومي تكرس مع التقسيمات الاستعمارية، ولم ينته في ظل ما اصطلاح عليه بالدولة الوطنية.

القضية الكردية قضية دولية موضوعياً، بسبب توزعها بين بلدان عدة، اختلفت في تحالفاتها





اللاحق لدول المنطقة ولسورية التي ستخرج من أزمته الراهنة.

إن نجاح نموذج حل الأزمة السورية سياسياً وسلمياً وتحقيق غايات هذا الحل المتمثلة في وقف العنف ووقف التدخل الخارجي بأشكاله كافة ووقف الكارثة الإنسانية ومعالجة تداعياتها وصولاً إلى تحقيق متلازمة مكافحة الإرهاب، أيًا كانت مصادره، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، سيطبع بطابعه التطور اللاحق لدول المنطقة وأزمات العالم. إن مواجهة المشروع الإمبريالي التفتيتي لدول منطقة الشرق العظيم تحمل اليوم أهمية مصيرية إنسانية عامة، لأن نتيجة نجاح تلك المواجهة أو فشلها يترتب عليها خيارا البقاء أو الغناء لأحد قطبين متناقضين تناقضاً أساسياً عميقاً، بقاء أحدهما يعني فناء الآخر، هما قطب الشعوب من جهة، وقطب الإمبريالية من جهة ثانية. والمشكلة أن بقاء الإمبريالية لن يكون «بقاءً» لأنه سيعني ضمناً استمرار الحروب واندثار الحضارة البشرية، وهو ما لا يمكن للشعوب الحية والقوى الحرة أن تقبل به!

في حزب الإرادة الشعبية، نقف بصلاية مع الحقوق المشروعة للکرد السوريين، ولكننا مع نضالهم في سبيلها بالوسائل المشروعة، وحسب مقتضيات مصلحة الحفاظ على الدولة السورية.

ونحن مع رفع الظلم عنهم، مثلما نحن مع حقوق الشعب السوري، ومع رفع الظلم عنه ومع حقه بالعيش الكريم. ومن الخطأ لدى بعض القيادات الكردية أن تعتقد أن قضاياها مفصولة عن قضايا عموم الشعب السوري.

إن قضية الكرد السوريين يجب ألا تلقى اهتمامهم هم فقط، بل يجب أن تكون في صلب اهتمام بقية الشعب السوري وقواه السياسية الشريفة، وإن مصلحة ونضال هؤلاء من أجل حقوق الكرد، يجب ألا تقل عن نضال الكرد أنفسهم، فهذه القضية هي جزء من القضية الديمقراطية العامة في البلاد.

تحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات، التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة «استبداداً من شكل آخر» عبر تقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات.

يضع هذا النموذج موضوعاً الكل في مواجهة الكل، لا على أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأمس طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي يشنت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، ويدخلها في أتون معركة ليست معركتها بالأصل.

إن الدخول بهذه المعركة يعيق بالتالي التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا «النموذج الديمقراطي» في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طرداً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل كرد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها.

إن مصلحة الكرد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، بما يفتح الطريق إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة. وهذا ما يفترض التجاوب والتنسيق مع جهود القوى الدولية والإقليمية والداخلية الساعية إلى مثل هذا الحل.

يعتبر الصراع الجاري، في سورية وعليها، في جزء منه صراعاً على النموذج الديمقراطي

أي أن تنفيذه على الأرض له علاقة بتفاهم واتحاد العرب والکرد والترك والفرس والقوميات الأخرى كلها، المتأخية عبر التاريخ والتي يجب أن تصل إلى مستوى أعلى من التأخي في الدفاع عن حقوق بعضها البعض.

إن تقرير مصير شعوب المنطقة، وحل قضاياها العالقة بما فيها القضية الكردية، لن يكون ناجزاً وحقيقياً ما لم يكن مرتبطاً عضوياً بوحدة مصيرها.

إن أي حل يجب أن يضمن الحقوق الثقافية والقانونية- المدنية الكاملة لكل مكون منفرداً، والحقوق السياسية والاجتماعية لكل المكونات معاً بأن واحد.

إن أفضل صيغة لحق تقرير المصير للشعب الكردي في المرحلة الانتقالية الراهنة، تكمن

في أن يكون الشعب الكردي في قلب المعركة إلى جانب الشعوب الأخرى، من أجل عملية تغيير جذرية لكامل البنية السابقة، وما أنتجته من قهر اجتماعي وقومي، باتجاه شكل من أشكال الاتحاد القائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وليس جعلها أداة توتير جديدة، من خلال أوهام الدعم الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً.

مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تصبح مفهومة الغاية الأمريكية من الدفع باتجاه قيام كيانات كردية صغرى تحدث صراعاً عنقودياً وشبكياً في المنطقة.

سورية ضمن النماذج المطلوبة

الکرد في سورية، جزء لا يتجزأ من الشعب السوري بتاريخه ونضاله ومنتوجه الحضاري وصراعه الطبقي والسياسي.

على قاعدة وحدة مصير الشعب السوري فإن المطلوب في سورية ليس ديمقراطية مكونات دينية وعرقية وطائفية، بل ديمقراطية مكونات سياسية عابرة للأديان والقوميات والطوائف والمذاهب، تقود صراعاً سياسياً اجتماعياً على قاعدة برامج سياسية شاملة.

مشاريع جيوسياسية عالمية كبرى يقوم بعضها على محاولات تكريس الهيمنة، في حين يقوم بعضها الآخر على الندية والتكامل والمنفعة المتبادلة، ضمن مساعي تثبيت كسر الهيمنة الأمريكية.

إن مشروع اتحاد شعوب الشرق العظيم يمتلك موضوعاً إمكانات المشروع الجيوسياسي العالمي كلها، باتجاه الإجهاز على المنظومة الإمبريالية الاستعمارية برمتها.

إن الرد التاريخي المضاد من شعوب المنطقة على مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الأمريكية، يتمثل في غد السير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم واتحادها، التي تسمح بالتوجه إليها موضوعياً تحولات ميزان القوى الدولي الجديد.

إن اتحاد شعوب الشرق العظيم يقوم على التفاهم الطوعي بين جميع شعوب المنطقة، وإن المفصل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي، سيجري حين تكون الإمبريالية في أضعف لحظاتها وغير قادرة على تمرير مخططاتها كالسابق.

لا ينبغي الاكتفاء بما يسمى حق تقرير مصير الكرد الجزئي جغرافياً، بل ينبغي العمل لتقرير المصير والسيادة لشعوب المنطقة كلها، بمن فيهم الكرد كلهم بمختلف أماكن وجودهم في البلدان الأربعة، بمعناها الحقيقي، أي انعدام التبعية لأي من المراكز الإمبريالية.

إن الأشكال أو الخطوات الانفصالية، أحادية الجانب، ستكون معرقة لهذا المسار الموضوعي بحكم الصراعات الثانوية التي ستحدثها.

الشكل العملي لتنفيذ هذا الحق يتعلق بشكل تغير وتطور موازين القوى الدولية والإقليمية اللاحقة، وبحجم الأزمات في كل بلد.

لن يتبلور هذا الحق ويدخل حيز الوجود إلا ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بشكل يعمق تأخيها ويوحد نضالها ضد الإمبريالية عدوة كل الشعوب.



تواتر توزيع مازوت التدفئة وفق الكميات المتوافرة يحتاج أكثر من عامين!



على ضوء كثرة الشكاوى والاعتراضات بشأن توقف توزيع مادة مازوت التدفئة، وعدم تسليم الدفعات المخصصة للمواطنين خلال أشهر البرد، والتهكم على ذلك، ردت وزارة النفط والثروة المعدنية عبر صفحتها الرسمية بتاريخ 2023/6/21 بما يلي: «تؤكد وزارة النفط والثروة المعدنية أن توزيع مازوت التدفئة للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية مستمر ولم يتوقف، ويتم التوزيع وفق الكميات المتوافرة بشكل متواتر».

■ نوار الحمصي

فهل يكفي التأكيد الوزاري أعلاه للرد على الشكاوى والاعتراضات المحقة؟

الذرائع المكررة والمستهلكة!

تجدر الإشارة بداية أن الرد الوزاري المسؤول أعلاه أتى بعد انقضاء أشهر البرد، أي بعد أن نخر البرد عظام المواطنين، الذين اضطروا طبعاً للجوء إلى بدائل وسائل التدفئة المكلفة «مازوت السوق السوداء والخطب»، أو ذات التكلفة الأقل لكنها مضرّة بالصحة والبيئة «كل ما يمكن حرقه من توالف النايلون والبلاستيك و...» باعتبار أن الاعتماد على الكهرباء من أجل التدفئة أصبح من المنسيات بسبب غيابها شبه المستمر!

وكذلك لا بد من التأكيد، أن المخصصات المحدودة البالغة 100 ليتر، على قلتها، توزع على دفعتين كل منها 50 ليتر، ومن استلم الدفعة الأولى من المستحقين لم يستلم الدفعة الثانية منها، فهناك الكثير من المستحقين لم يستلموا كامل مخصصاتهم حتى الآن عملياً! ومع ذلك فإن الرد الوزاري أعلاه لم يأت بجديد، فقد أعاد تكرار ذريعة توفر الكميات مجدداً ربطاً مع استمرار التوزيع، الذي «لم يتوقف» بحسب التأكيد أعلاه!

مع العلم أن هذه العبارة بحد ذاتها «وفق الكميات المتوافرة» تعني عملياً وقف التوزيع عند عدم توفر الكميات، وهي الحال الأعم على مستوى تواتر عمليات التوزيع الذي تزعم الوزارة استمراره!

الأولويات واعتباراتها والتهرب من مسؤولياتها!

التأكيد أعلاه بذرائعه لم يقف عند حدود توفر الكميات فقط من أجل توزيع مخصصات مازوت التدفئة، بل مع ربط آخر له علاقة بالأولويات!

فقد ورد في الرد الوزاري أيضاً ما يلي: «وتبين الوزارة أن لجان توزيع طلبات المازوت على القطاعات ضمن المحافظات «أفران، مشافي، نقل، تدفئة، زراعي...» وذلك حسب الأولويات والكميات المتاحة».

على ذلك، فإن مخصصات التدفئة للمستحقين وفقاً للترتيب الوارد أعلاه تعتبر رابع أولوية، مع العلم أنها جميعها أولوية ولا مفاضلة بين أهميتها افتراضاً، ومن الواجب توفير كمياتها اللازمة، وبشكل مسبق!

فإذا اضطرت لجان المحروقات في المحافظات لإجراء مفاضلة بين هذه الأولويات وفقاً للكميات المسلمة لكل منها من قبل شركة محروقات، وتبرير هذا الإجراء الاضطراري من قبلها، إلا أن هذه المفاضلة بين الأولويات الاضطرارية لا يجب أن تكون ذريعة وزارية! فمن واجب الوزارة ومسؤولياتها تأمين الكميات اللازمة من المازوت لجميع القطاعات باعتبارها أولوية لا مفاضلة بينها!

فاحتياجات كل قطاع معروفة، وكذلك مخصصات التدفئة، وبالتالي، فإن من أولويات عمل الوزارة توفير هذه الاحتياجات، وبرمجة ما يصل من توريدات على أساسها وبشكل مسبق، مع السعي الجدي لزيادة التوريدات بما يغطي الاحتياجات باعتبارها من مسؤولياتها

وواجباتها!

والأ فأن المسؤولية الوزارية بهذا الشأن، وهي تجبرها وتتهرب منها لتحملها للجان المحروقات في المحافظات؟!

بيانات رقمية هزيلة وظالمة!

ورد في الرد الوزاري بعض البيانات الرقمية عن توزيع مازوت التدفئة في بعض المحافظات كما يلي: «وفق بيانات شركة محروقات فإن الكميات الموزعة من مادة المازوت لأغراض التدفئة خلال الـ 24 ساعة الماضية بلغت في حلب 141750 لتراً، وفي حمص 58300 لتر، وفي ريف دمشق 7850 لتراً، وفي درعا 19200 لتر، وفي حماة 37200 لتر، وفي دير الزور 1750 لتراً وعمليات التوزيع مستمرة في كافة المحافظات».

مجموع الكميات الموزعة أعلاه تبلغ 266050 ليتر، وهذا يعني أن مجموع من استلم مخصصاته من المواطنين في جميع المحافظات الواردة أعلاه يبلغ 5321 مستحقاً فقط، بواقع 50 ليتر لكل منهم! فالأرقام التي أوردتها الوزارة في ردها على أنها إنجاز يسجل لها هي أرقام هزيلة جداً بالواقع العملي!

ولمزيد من التوضيح، نبين أنه بحال استمرار تواتر التوزيع وفقاً لمجموع الأرقام اليومية أعلاه، فإن الكميات الموزعة شهرياً بالكاد ستغطي مخصصات 160 ألف مواطن من مستحقي الدعم في المحافظات المذكورة، ومع إضافة بقية المحافظات وبنفس الكميات والتواتر، وعلى اعتبار أن عدد البطاقات الذكية يبلغ 5 ملايين بطاقة، فإن ذلك يعني أن المدة الزمنية اللازمة لاستكمال توزيع المخصصات وفقاً لهذا التواتر في جميع المحافظات هي 15 شهراً على أقل تقدير، وذلك لدفعة واحدة فقط!

فهذا التواتر في التوزيع، الذي تتغنى به الوزارة وفقاً للكميات المتوفرة، يعني أن

مخصصات عام بواقع 100 ليتر لكل مستحق تحتاج إلى 30 شهراً كي توزع كاملة، أي أكثر من عامين ونصف! على ذلك، لا غرابة في أن يحرم الكثير من المواطنين من مخصصاتهم السنوية، وبالحد الأدنى خسارة دفعة منها سنوياً، أي 50 ليتر، ظلماً وإجحافاً، وبكل استهتار ولا مبالاة! وذلك يعني فيما يعنيه، أنه بالإضافة لكل إجراءات تخفيض الدعم الظالمة والجائرة التي يدفع ضريبتها المواطنون، من جيوبهم وعلى حساب احتياجاتهم وصحتهم، فهناك إجراءات أكثر ظلماً وجوراً تؤدي إلى مزيد من تقليص الدعم عملياً، وهو ما جرى ويجري عل مستوى مازوت التدفئة!

ما يفقأ العين!

الأكثر بجاجة من كل ما سبق، هو التالي، مما ورد في الرد الوزاري أيضاً: «تؤكد الوزارة على ضرورة عدم تداول معلومات وأخبار غير منسوبة لمصادر رسمية معرفة بالاسم، وأن المصدر الدقيق والرسمي للمعلومات هو المنصات الرسمية لوزارة النفط والثروة المعدنية».

فالوزارة تريد من المواطنين أن يصمتوا جراء ما يطالبهم من جور وظلم، وكذلك تشكك بما يرد عبر بعض وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي من معلومات، مع تأكيدها على ما يصدر رسمياً بهذا الشأن من قبلها فقط! والحال كذلك، فإننا نحيل ما ورد من أرقام أعلاه، تستند إلى معطيات الوزارة الرسمية بموجب ردها الأخير، إلى عهدها مجدداً، كي تتحمل مسؤولياتها كاملة، بلا مواربة وتهرب وتجيير!

فالاستمرار وفقاً لهذا النهج والنمط من الاستهتار واللامبالاة، والصلف بالتهرب من المسؤوليات وذرائعها الممجوجة، يعني المزيد من هضم ما تبقى من حقوق للمواطنين!

حمى الاستثمار الخاص وصلت إلى المدارس الحكومية!



عاد الحديث مجدداً عن طرح وزارة التربية لعدد من المدارس للاستثمار الخاص، على أن يبدأ التنفيذ اعتباراً من مطلع العام الدراسي القادم!

■ سوسن عجيب

مصدر الحديث المجدد أتى عبر موقع «صوت العاصمة» بتاريخ 2023/6/17، والمستند إلى «مصادر خاصة» كشفت تفاصيل استثمار القطاع الخاص للمدارس الحكومية في دمشق، على أن يتم تعميم التجربة على مدارس ريف دمشق في العام التالي، في حال كانت نتائج الاستثمار مرضية لصالح القطاع الخاص والوزارة.

الحديث الذي أورده صوت العاصمة عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص يتعلق بأكثر من 20 مدرسة حكومية في دمشق حالياً، مع شرط الإبقاء عليها كمنشآت تعليمية! كما ورد الكثير من التفاصيل الإضافية حول توزيع طلاب المدارس التي سيتم وضعها بالاستثمار، وكذلك الكوادر التعليمية والإدارية فيها، مع مدد العقود المزمع إبرامها لكل مدرسة.

قديم متجدد

الحديث عن وصول حمى الاستثمار إلى مدارس وزارة التربية الحكومية ليس جديداً، فقد سبق أن طرح رسمياً مطلع عام 2021! فبحسب سانا بتاريخ 2021/3/10 «بدأت وزارة التربية تلقي طلبات المستثمرين ومن أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة ضمن «مشروع استثمار بعض العقارات المدرسية» العائدة ملكيتها للوزارة، والتي تحتاج إلى إعادة

تأهيل وترميم بمبالغ تزيد على 200 مليون ليرة سورية للمدرسة الواحدة».

وبحسب مدير الهيئة العامة لأبنية التعليم في وزارة التربية بذلك التاريخ، فإن: «مشروع استثمار بعض العقارات المدرسية يقوم على استثمار عدد من العقارات المتضررة جراء الإرهاب، أو التي لا يمكن للوزارة ترميمها في الوقت الحالي بهدف تأمين الموارد بالشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بواقع المنشآت التربوية».

وكذلك كشف مدير الهيئة العامة لأبنية التعليم، أن «الوزارة عرضت 5 مطارح مبدئياً للاستثمار، تبدأ بالمدارس المتضررة التي يجب إعادة تأهيلها بتكلفة معينة بعد أن تقدر الوزارة قيمة بدل الإيجار السنوي للقاعات الصفية، الذي سيتم تخمينه من قبل اللجان المختصة مع إلزام الجهة المستثمرة بقبول 25% من الطلاب وفقاً لإلزامية التعليم، والإبقاء على الأثاث والتجهيزات بالمدارس في نهاية العقد كتبرع من المستثمر، والتزامه بالصيانة الدورية المطلوبة منه لتكون المدرسة بسوية فنية جيدة وقت التسليم».

واستكمالاً للأرضية القانونية التي تم الاتكاء عليها بهذا الشأن، فقد أوضح مدير الشؤون القانونية في الهيئة العامة لأبنية التعليم: أن «قانون العقود رقم 51 لعام 2004 أتاح للجهات العامة البيع أو التأجير أو الاستثمار بالتراضي أو بالطرق المباشرة، من أجل الحصول على

عائدات للجهات العامة، وتنظيم هذه العملية، وكذلك بيع عقارات الجهات العامة أو إيجارها أو استثمارها وفق إطار معين، مؤكداً: أن هناك لجنة مشكلة برئاسة وزير الدولة لشؤون الاستثمار اعتمدت الدليل الإجرائي الموحد لكل عمليات استثمار عقارات التربية بالمحافظات».

بناءً على ذلك، يبدو أن المصادر الخاصة لموقع «صوت العاصمة» لا تتحدث من فراغ الآن، ففي جعبة الوزارة الكثير من التفاصيل غير المعلنة عن بدء تغول القطاع الخاص في المدارس الحكومية باسم الاستثمار، بل والبدء بذلك فعلاً!

مشاهدات المواطنين العيانية!

ما يثبت كل ما سبق، هي بعض المشاهدات التي تم رصدها عياناً من قبل بعض المواطنين في بعض المناطق حول تحويل بعض المدارس الحكومية فيها إلى الاستثمار الخاص! فهناك مدرسة حكومية في منطقة دمر «المغربين» وضعت عليها لوحة تسمية جديدة باسم «سوا»!

وكذلك هناك بناء مدرسي في منطقة المهاجرين في الجادة الثالثة تم نقل أثاثه وتفريغه منه تمهيداً لتسليمه للقطاع الخاص!

وهناك مشاهدات في حي ركن الدين لمدرسة أخرى تم تسليمها للقطاع الخاص مؤخراً، وكذلك هناك مدرسة بالقرب من جامع الماجد بمنطقة الزاهرة تم تسليمها للقطاع الخاص، وقد انتقلت مدرسة المحسنية إلى بناء مدرسي حكومي في منطقة كفرسوسة أيضاً!

فالمشاهدات أعلاه، تعني أن الموضوع تجاوز مرحلة التلميح إلى التنفيذ الفعلي، ما يعني: أن هناك عقوداً قد تم توقيعها والبدء بتنفيذها عملياً!

ليس ذلك فقط، بل إن المدارس أعلاه لا ينطبق عليها ما يمكن تسميته والاتكاء عليه على أنها أبنية مترهلة ومتصدعة، وبحاجة للترميم كذريعة لتغول القطاع الخاص الاستثماري فيها، فغالبيتها جيدة ناحية المواصفات، وبعضها لم تتوقف فيها العملية التعليمية، بحسب بعض المواطنين المقيمين في مناطقها!

من التراجع والترهل إلى مزيد من التخلي!
الواقع والوقائع تقول: إن القطاع التعليمي الحكومي بحال سيئ، وهو يسير إلى الأسوأ على كافة المستويات، فالأمر لم يعد يندرج ضمن إطار ما يعانیه هذا القطاع من ترهل وتراجع مستمر بسبب جملة السياسات المطبقة، اعتباراً من تخفيض الإنفاق، مروراً بالخصخصة المباشرة وغير المباشرة فيه، وصولاً إلى هذا الشكل الفج من التخلي عن الأبنية المدرسية الحكومية بكل استثمار، تحت عناوين الاستثمار والبحث عن الموارد!

فقطاع التعليم الحكومي على هذا النحو لم يعد قطاعاً خدمياً تنموياً يضمن التعليم المجاني، بل تحول إلى قطاع استثماري يبحث عن الربح، حاله كحال بقية القطاعات التي تلوثت بحمى الاستثمار، وتغول القطاع الخاص فيها!

أما الآثار والنتائج الكارثية لهذا التحول، فهي آخر ما يهم الرسميين على ما يبدو، فمصالح القطاع الخاص أهم، وذريعة البحث عن الموارد مبررة، ولتذهب المصلحة العامة والمصلحة الوطنية إلى الجحيم!

أما عن الأرضية القانونية لهذا التحول بالاعتماد على قانون العقود، كما سبق ذكره أعلاه، فهذا حديث آخر سنفرد له مادة لاحقة تفنده دستوراً وقانوناً ومهاماً موبوءة بموجبها!

النقل الصيني الروسي: نموذج للتعاون



مدى السنوات الخمس الماضية. وتجاوز حجم حركة الترانزيت من الصين باستخدام البنية التحتية للسكك الحديدية الروسية 1,25 مليون حاوية في عام 2022. وفي عام 2022، مرّ 4,818 قطار شحن بين الصين وأوروبا عبر أهم نقطة تفتيش للسكك الحديدية الروسية الصينية «مانتشولي-زابايكالسك» بزيادة قدرها 37,6% عن عام 2021، والتي نقلت 382,058 حاوية بمبلغ إجمالي قدره 48,66 مليار يوان «حوالي 7 مليارات دولار» - أي بزيادة قدرها 38,6% مقارنة بعام 2021.

روسيا تعمل على تحسين كفاءة النقل مع الصين

في مجال النقل التجاري الخارجي لروسيا، يحتل الطريق الصيني الروسي حالياً مكانة رائدة من حيث حركة الشحن، حيث يستقبل حوالي 75% من إجمالي حركة الشحن في الحاويات. ولزيادة حجم النقل في حركة المرور حددت الحكومة الروسية المهام الرئيسية التالية:

1. زيادة سرعة قطارات الترانزيت، والحاويات، وتشكيل شبكة أساسية من البنية التحتية للمحطات، وإدخال قطارات الحاويات المزدوجة وزيادة عامل الحمولة. حيث من المهم زيادة الصادرات المحملة من روسيا عبر الطرقات الفرعية لكازاخستان مع الصين، حيث هناك قاعدة شحن روسية كبيرة للصادرات إلى كازاخستان والعبور إلى الصين. «في نهاية عام 2022، مدّنت الحكومة الروسية الرسوم الصفرية على شراء الحاويات لعام 2023 بأكمله

روسيا المساعدة للصين من خلال خلق طرق جديدة لنقل النفط والغاز، فضلاً عن توفير خصومات كبيرة للواردات الصينية من الهيدروكربونات. وفي ربيع عام 2022، تم إعادة توجيه قطارات الشحن التي تتبع الخط الجنوبي لطريق السكك الحديدية بين الصين وأوروبا «الذي يمر عبر أراضي أوكرانيا» إلى البنية التحتية للسكك الحديدية الروسية، ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية عبر نقطة التفتيش البيلاروسية البولندية «بريست- مالاشيفيتشي».

الأرقام توضح طبيعة الارتفاع في المرور

في عام 2022، سار 16,000 قطار شحن على طول طريق السكك الحديدية بين الصين وأوروبا «منها 1,165 قطاراً مرت عبر نقطة تفتيش ألاشانكو - دوستيك على الحدود مع كازاخستان، والتي كانت أكثر بنسبة 16,5% مما كانت عليه في عام 2021»، والتي نقلت 1,6 مليون حاوية، وهو ما يزيد بنسبة 10% عن عام 2021. وفي نهاية عام 2022، فقد ربط طريق الصين وأوروبا 108 مدن صينية بـ 208 مدينة في 25 دولة أوروبية، ونقل أكثر من 50,000 نوع من البضائع، بما في ذلك منتجات تكنولوجيا المعلومات والسيارات وقطع الغيار والمواد الكيميائية والسلع الميكانيكية والإلكترونية. غطت شبكة التوزيع اللوجستي القارة الأوراسية بأكملها، وزادت حصة نقل البضائع بالسكك الحديدية في إجمالي التجارة الخارجية بين الصين وأوروبا من 1,5% إلى 8% في عام 2022 على

يحتل الطريق الصيني الروسي مكانة رائدة من حيث حركة الشحن، حيث يستقبل حوالي 75% من إجمالي حركة الشحن في الحاويات

تأثر وضع التجارة الروسية - الصينية في عام 2022 بشكل كبير بعوامل مثل القيود المختلفة الناجمة عن مكافحة جائحة كوفيد، وتقلبات الأسعار في أسواق السلع والمواد الخام العالمية، بما في ذلك الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، واصلت السلطات الصينية التعامل مع الأزمة في قطاع الطاقة لديها، والتي تسببت في انقطاع التيار الكهربائي بشكل خاص في معظم مناطق البلاد في أيلول وتشرين أول 2021. حيث قامت الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الصين بزيادة حجم واردات الفحم. وهكذا، في النصف الأول من عام 2022، زادت شحنات منتجات الفحم الروسية من جميع الدرجات إلى الصين من حيث القيمة بنسبة 87,4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، من 2,375 مليار دولار إلى 4,45 مليار دولار.

■ قاسيون

على هذا النحو، زادت روسيا صادرات المنتجات الزراعية إلى الصين بنسبة 44% من حيث القيمة. وزاد الحجم المادي للإمدادات بنسبة 36%. بفضل ذلك، استعادت الصين مكانتها كأكثر مشتر للمنتجات الزراعية والغذائية الروسية التي فقدتها مؤقتاً في عام 2021، ولا تزال المستورد الرئيسي للزيت الروسي ولحوم الدواجن ولحم البقر وفول الصويا والشوفان وبذور الكتان «حيث زادت شحنات المنتجات الزراعية إلى 7 مليارات دولار».

طرق العبور

أهم سبب لنمو العلاقات التجارية

كان أحد محركات النمو السريع في العلاقات التجارية هو مشروع Eurasian Agroexpress «أحد مشاريع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»، والذي يهدف إلى زيادة المعروض من

المنتجات الزراعية إلى الصين بكمية تصل إلى 500 ألف طن على المدى المتوسط وما يصل إلى 1 مليون طن / سنوياً بحلول 2030-2035.

في الاتجاه الغربي، استمر حجم حركة الشحن بالسكك الحديدية في النمو، بسبب الترابط الكبير بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي والصين، والذي يحدده حقيقة أنه لا بديل عن روسيا باعتبارها الطريق القاري الرئيسي والوحيد عملياً للنقل بالسكك الحديدية بين الصين وأوروبا. أما في الاتجاه الشرقي، وبسبب العمل المكثف للموانئ البحرية الروسية، بدأت الصين في تقديم مساعدة كبيرة لروسيا، مما زاد بشكل كبير من حجم العبور عبر نقاط التفتيش في الشرق الأقصى ودمج شبكات النقل الروسية تدريجياً في ممر العبور البري والبحري عبر غرب الصين إلى دول جنوب شرق آسيا.

كما تطور التعاون بين البلدين بشكل حيوي في نقل الهيدروكربونات، وقدمت

في الظروف الجيوسياسية الجديدة

44%

زادت روسيا صادرات المنتجات الزراعية إلى الصين بنسبة 44% من حيث القيمة، بينما زاد الحجم المادي للإمدادات بنسبة 36%.

1,25 مليون

تجاوز حجم حركة الترانزيت من الصين باستخدام البنية التحتية للسكك الحديدية الروسية 1,25 مليون حاوية في عام 2022.

10 أيام

إدخال جدول زمني على الطريق الأوراسي في سبيل من وقت السفر إلى 10 أيام ويزيد من القدرة التنافسية لقطارات الشحن بين الصين وأوروبا



سكة حديد مافانغ في منطقة بينغو في بكين وأصبح أول قطار شحن يمر عبر نقطة تفتيش مانتشولي-زابايكالسك يربط بكين وموسكو، واستغرق الطريق بطول 9000 كم حوالي 18 يوماً. ومن أجل زيادة حجم حركة المرور العابر في إطار مبادرة الحزام والطريق، تدرس مجموعة السكك الحديدية الوطنية الصينية الحكومية إمكانية تعزيز دور أكبر أربعة مراكز لوجستية على طريق الصين وأوروبا «محطة سكة حديد مافانغ في بكين، ومحطة سكة حديد Xingang-Xingang في تيانجين، ومحطة سكة حديد Xingangbei. ومحطة سكة حديد Gaoyi في شيجياتشوانغ» في تطوير تكامل البنية التحتية لبكين وتيانجين ومنطقة خبي والجزء الأوروبي من روسيا.

وفي 20 آذار 2023، تم افتتاح طريق قطار شحن مباشر جديد من وسط الصين إلى روسيا: حيث غادر قطار به 110 حاويات أنيانغ «مقاطعة خنان» ووصل في 18 يوماً إلى موسكو. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف حركة البضائع بين الجانبين الروسي والصيني، بينما يجري العمل دون كلل أو ملل لترتيبات جديدة خلال عام 2024. وذلك بالاستفادة من استمرار الغرب في عمليات التصديق على الدول التي ترفض الخضوع للاملاءات الأمريكية، مما يجبر هذه الأخيرة للبحث عن الطرق البديلة التي تخلقها القوى الصاعدة والتي فضلاً عن كونها آمنة من العقوبات والإملاءات، باتت أيضاً خياراً أكثر عملية وأقل من حيث التكاليف والوقت.

بين الصين وأوروبا في تطوير النقل متعدد الوسائط وزيادة حجم الاستثمار من قبل الشركات الصينية في روسيا. وهكذا، في عام 2017، قامت مجموعة ميناء ليانوينغ والسكك الحديدية الروسية ببناء مركز النقل والخدمات اللوجستية الروسي، وهو أول مشروع رئيسي للتعاون في البنية التحتية اللوجستية بين البلدين. حيث تسمح المؤسسة بوضع حوالي 750,000 حاوية وتلبية ثلث احتياجات حركة الحاويات العابرة في موسكو.

فوق ذلك، في عام 2022، تم تجهيز جميع القطارات بقاطرات يمكن أن تصل سرعتها إلى 120 كم/ساعة وتحمل ما معمله 50 حاوية. ومن أجل زيادة كفاءة حركة المرور العابر في عام 2022، خفضت إدارة الجمارك في أروموتشي، باستخدام إدارة الوثائق الإلكترونية، وقت معالجة معاملات القطارات عند المعابر الحدودية لليغور من 3,5 ساعة إلى نصف ساعة.

التجهيز للعمليات الجديدة على طرق النقل في 2024

في 4 آذار 2023، تم تشغيل مركز جديد لتوحيد البضائع لقطارات الصين وأوروبا في شنيانغ «عاصمة مقاطعة ليانوينغ في شمال شرق الصين»، وتم إرسال أول قطار به 55 حاوية من قاعدة بوهي اللوجستية في شنيانغ عبر معبر زابايكالسك - مانتشولي الحدودي إلى Bezmyanka TLC في سامارا، التي تدار من قبل السكك الحديدية الروسية. وفي 16 آذار 2023، غادر قطار شحن به 55 حاوية مليئة بقطع غيار السيارات ومواد البناء والأجهزة المنزلية محطة

للركاب والشحن في الصين CSRC، تم رفع القيود المفروضة على نقل المركبات الكهربائية بالسكك الحديدية في أوائل عام 2023، ما سيضمن نمو حجم النقل الدولي للسيارات «الخضراء» إلى روسيا والدول الأوروبية بواسطة قطارات شركة السكك الحديدية الصينية China-Europe Railway Express. في أوائل عام 2023، أصبح النطاق الشرقي للسكك الحديدية العابرة لسيبيريا الوجهة الأكثر ازدحاماً لشحنات التصدير الروسية. وفي الشهرين الأولين من عام 2023، من إجمالي حجم شحنات التجارة الخارجية البالغ 37,8 مليون طن، زادت الصادرات عبر هذا الطريق إلى 29,2 مليون طن، وزاد حجم حركة المرور إلى الصين إلى 26,9 مليون طن.

الربط مع آسيان على جدول الأعمال الروسي الصيني

في نهاية عام 2022، تم افتتاح طريق جديد للنقل متعدد الوسائط للبضائع من الصين ودول الآسيان إلى الجزء الأوسط من روسيا. حيث غادرت سفينة حاويات محملة بقطع غيار السيارات ميناء تشينغداو الصيني ووصلت إلى فلاديفوستوك بعد أربعة أيام، وتم إرسال الحاويات إلى موسكو عبر السكك الحديدية العابرة لسيبيريا. وفقاً لخبراء اللوجستيات الصينيين، يوفر النقل متعدد الوسائط «البحري البري» والموانئ على الساحل الشرقي للصين زيادة بمقدار 3 أضعاف في سرعة الطريق، ويتم تقليل وقت النقل إلى النصف مقارنة بالنقل البحري التقليدي. كما ساهم نمو حركة قطارات الشحن

للقضاء على نقص الحاويات الذي نشأ مع انسحاب خطوط الشحن الدولية لأسطول الحاويات الخاص بها من روسيا. 2. تحسين كفاءة المعابر الحدودية القائمة. 3. إنشاء نقاط تفتيش جديدة ومرافق بنية تحتية عابرة للحدود. 4. تطوير الدعم الرقمي لعملية النقل.

التركيز الأكبر على النقل بالاستفادة من طريق سيبيريا

منذ نيسان 2022، بدأت شركات النقل الصينية CRS و CRCTC في شحن السيارات الصينية من داليان «مقاطعة ليانوينغ» إلى محطة السكك الحديدية في مركز Berelast اللوجستي في روسيا. حيث تم شحن السيارات من ميناء نينغبو-تشوشان «مقاطعة تشجيانغ» إلى داليان لأول مرة، واستغرق الأمر 20 يوماً لنقل السيارات إلى سكة حديد Elektrougli TLC، التي تقع على بعد حوالي 70 كم من موسكو، مما وفر 15 إلى 20 يوماً مقارنة بالشحن البحري «في المجموع، يمثل الشحن البحري 80% من التجارة العالمية من حيث الأحجام المادية و70% من حيث القيمة، في حين أن أكبر 30 ميناء تمثل 50% من حجم التداول».

ووفقاً لخبراء السكك الحديدية السريعة بين الصين وأوروبا، فإن «إدخال جدول زمني ثابت على الطريق الأوراسي في النصف الثاني من عام 2023 سيقلل من وقت السفر إلى 10 أيام ويزيد من القدرة التنافسية لقطارات الشحن بين الصين وأوروبا». وبحسب شركة النقل الوطنية الرائدة



لم تتوقف حركة البضائع بين روسيا والصين، بينما يجري العمل دون كلل أو ملل لترتيبات جديدة خلال عام 2024

الأرجنتين والسعودية وزيمبابوي في بنك التنمية الجديد



تتوسّع كتلة البريكس المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وتقوم ببناء بنية اقتصادية جديدة لتحدي هيمنة الدولار الأمريكي. إحدى أهم المؤسسات التي أنشأتها مجموعة البريكس هي بنك التنمية الجديد NDB الموجه نحو الجنوب العالمي كبديل عن البنك الدولي، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة بشكل أساسي. في آذار 2023 استقبل بنك التنمية رئيسه الجديدة ديلما روسيف، والتي شددت على أن أهداف بنك التنمية هي تمويل «استثمارات البنية التحتية» و «مساعدة أعضائنا في مكافحة الفقر وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة بيئياً». كما رحبت بالعديد من الدول الأخرى للانضمام إلى البنك.

سكان الصين يبلغ أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، إلا أن نصيب الصين من الأصوات يبلغ 5,60% فقط. ألمانيا 4,30% وبريطانيا 3,81%. الهند التي يزيد عدد سكانها عن 1,4 مليار نسمة، مساوية لفرنسا التي يبلغ عدد سكانها أقل من 66 مليون نسمة، ولكل منهما 3,81% من قوة تصويت البنك الدولي. لدى روسيا 2,88% وكندا 2,56% وإيطاليا 2,50%.

يعمل البنك الدولي كنوع من المؤسسات الاستعمارية الجديدة التي تسيطر عليها القوى الغربية. إنه ليس البنك الدولي بقدر ما هو بنك واشنطن. يعمل البنك إلى جانب شقيقه صندوق النقد الدولي الذي تهيم عليه الولايات المتحدة، والمشهور بسمعة السيئة في محاصرة بلدان الجنوب العالمي. عندما تكون البلدان غير قادرة على السداد للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، يتم فرض سياسات نيوليبرالية قاسية كجزء من برنامج «التعديل الهيكلي» الذي يطلب إلى الحكومة قطع الخدمات الاجتماعية، وخفض الأجور، وخفض معاشات التقاعد، وخفض الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، وإنهاء الإعانات، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتحرير الأسواق.

وصف المستشار السابق جون بيركنز في كتابه «اعترافات قاتل اقتصادي» البنك الدولي بأنه وكيل إمبراطورية عالمية يساعد على خداع البلدان الفقيرة في الجنوب العالمي بتزليونات الدولار، ليعمل بعدها على وضع المال في خزائن الشركات الضخمة، وجيوب عدد قليل من العائلات الثرية التي تتحكم في موارد الكوكب الطبيعية. لهذا فتوسّع البديل: بنك التنمية الجديد، وانضمام دول إضافية إليه يعني بأن سلطة البنك الدولي تتراجع وقدرة الولايات المتحدة على الهيمنة تتقلص.

■ بتصرف عن:

–de Bank Development New BRICS
Saudi ,Argentina adding ,dollarizing
members as Zimbabwe ,Arabia

بالنجم- إلى أن «وتيرة إزالة الدولار قد تسارعت» مع تزايد عدد الدول التي تتعامل مع البريكس بعملة دولها الخاصة. كان بوزار واضحاً في تحذيره بأن تحرير فواتير أقل باستخدام الدولار الأمريكي، وإعادة تمويل متضائلة لفوائض الدولار في الأصول التقليدية، مثل: سندات الخزينة، سيعني بأن «الامتياز الباهظ» الذي يحتفظ به الدولار كعملة احتياطية دولية قد يتعرض للهجوم.

لا تكرار لتجربة البنك الدولي

على عكس البنك الدولي، بنك التنمية الجديد مؤسسة متعددة الأطراف حقاً، وليس مؤسسة تهيم عليها قوة منفردة. نصت الاتفاقية التأسيسية لعام 2014 على أن «رأس المال المكتتب الأولى لبنك التنمية الجديد يجب أن يوزع بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين... وأن قوة التصويت لكل عضو يجب أن تتساوى مع حصصه المكتتب بها في رأس مال البنك». لا يوجد بلد لديه حق النقض في بنك التنمية، ويتم انتخاب رئيس البنك من أحد الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، ويجب أن يكون هناك نائب رئيس واحد على الأقل من جميع الأعضاء المؤسسين الآخرين. البنك الدولي مختلف كلياً. يتم التحكم في هذه المؤسسة بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة، ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة. يذكر البنك بوضوح على موقعه على الإنترنت بأن الولايات المتحدة «تبقى أكبر مساهم في مجموعة البنك الدولي اليوم... بصفتها المساهم الوحيد في مجموعة البنك الدولي، الذي يحتفظ بحق الفيتو على تغييرات معينة في هيكل البنك. الولايات المتحدة تلعب دوراً فريداً في التأثير على أولويات التنمية العالمية وتشكيلها». ويمضي موقع البنك بالاعتراف، بأن رئيس البنك الدولي لطالما كان مواطناً أمريكياً ترشحه الولايات المتحدة.

تمتلك الولايات المتحدة اليوم 15,81% من قوة التصويت في ذراع الإقراض لمجموعة البنك الدولي. تحتل اليابان المرتبة الثانية بقوة تصويتية 7,22% على الرغم من أن عدد

أسعار الصرف. الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية العالمية، لذا فإن السياسة النقدية المحلية لواشنطن لها تأثير على الاقتصاد العالمي «ظاهرة تعرف باسم معضلة تريفين». منذ آذار 2022 رفع البنك الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بقوة، وأدى هذا إلى ضغط هبوطي على عملات العديد من دول الجنوب العالمي، مما جعل استيراد المنتجات الأجنبية وسداد الديون المقومة بالدولار أكثر تكلفة، مع تأجيل هروب رأس المال. يبدو حديث روسيف ذا صلة عندما قالت: «نحن بحاجة إلى إنشاء نظام عملات عالمي متنوع. في المستقبل من غير المحتمل أن تهيم عملة واحدة على نظام العملة العالمي. سنرى المزيد من العملات المحلية المستخدمة في تسوية التجارة».

لكن هذا ليس حديثاً حالماً وحسب، فقد أصدر بنك التنمية الجديد بالفعل سندات مقومة بعملة الصين: الرمنبي. في الاجتماع السنوي لبنك بريكس قال نائب رئيس مجلس الدولة الصيني دينغ تشيوشيانغ: إن بنك التنمية مصمم لخدمة الاقتصادات الناشئة بشكل أفضل من خلال تمويل المزيد من إنشاء البنية التحتية والمشاريع المستدامة. تم الاعتراف بحقيقة أن العالم يتحول إلى نظام عملة متعدد الأقطاب، حتى من قبل بعض وسائل الإعلام الغربية الرئيسية ومحليها. ناشد جيليان تيت، رئيس هيئة تحرير فايننشال تايمز، المستثمرين في آذار كي «يستعدوا لعالم متعدد الأقطاب». كتب الاقتصادي البارز زولتان بوزار بأن «عصر القطب الواحد للهيمنة الأمريكية قد انتهى». أشار بوزار- الذي تصفه الصحافة المالية

■ بن نورثون ترجمة: قاسيون

يشمل أعضاء بنك التنمية الجديد دول البريكس الخمس، بالإضافة إلى بنغلاديش والإمارات المتحدة ومصر، وأوروغواي بالفعل في طريقها إلى الانضمام. كشفت روسيف في الأول من حزيران عن أنه تمت الموافقة على ثلاث دول أخرى كأعضاء جدد: الأرجنتين والسعودية وزيمبابوي. وقالت روسيف: إن قيادة بنك التنمية الجديد وافقت على طلب عضوية هذه الدول، وسيتم الإعلان عن القرار رسمياً في آب في قمة رؤساء دول البريكس التي ستعقد في جنوب إفريقيا.

في 30 و 31 أيار عقد بنك التنمية الجديد اجتماعه السنوي- وهو الاجتماع الثامن منذ بدأ عملياته في 2015. استغلت روسيف المناسبة الخاصة للتأكيد على أن هدف بنك التنمية هو التخلص من الدولار في نهاية المطاف. الهدف قصير الأجل هو تقديم 30% من قروض بنك التنمية الوطني بالعملات المحلية. ستكون هذه زيادة عن المعدل الحالي بنسبة 22%. وكانت روسيف قد أعلنت في نيسان لأول مرة، بأن بنك التنمية يخطط للتحول بعيداً عن الدولار، وتعهدت بتمويل ما يقرب من ثلث دفتر قروضها بعملة الدول الأعضاء بحلول 2026.

من خلال تنويع استخدام العملات، لا يسعى بنك التنمية الجديد إلى تقليص اعتماد الكتلة على الدولار فقط، بل يأمل أيضاً في مساعدة البلدان النامية على تجنب التقلبات المؤلمة في

سيفكوف قبل شهر ونصف:

«بريغوجين» «الهجوم على الكرملين» و«الانتقام الليبرالي»



يوم السادس من حزيران الماضي، أي قبل أكثر من شهر ونصف من أحداث «العصيان المسلح» قرب موسكو الذي جرى يوم السبت 6/24، كان قسطنطين سيفكوف، الدكتور في العلوم العسكرية، ونائب رئيس الأكاديمية العسكرية لعلوم الصواريخ، وفي مقابلة مع إيغور شيشكين على قناة «نلفزيون اليوم» (День ТВ)، قد تنبأ بما يمكن أن يقدم عليه بريغوجين «صاحب شركة فاغنر» وبالظروف التي تحيط بهكذا محاولة، منطلقاً في حينه من قراءة تصريحات وسلوك بريغوجين، إضافة إلى هجمات الطائرات المسييرة على الكرملين.

صراع مباشر بين روسيا والناتو عبر أوكرانيا. هؤلاء الأشخاص يمثلون تهديداً لأمن بلدنا، وهم يشغلون مواقع مسؤولية تمكنهم من الوصول إلى محركات السلطة وإلى الفضاء الإعلامي. هؤلاء يجب استبعادهم من هذه الأماكن بشكل حاسم وبسرعة.

السيد ريزنيك «وزير الدفاع الأوكراني» واثق أنهم بالطبع ليست لديهم إطلاقاً القوة اللازمة للسيطرة على الكرملين. الطابور الخامس هو من سيمنحهم الكرملين، ودون قتال.

نعم هو قال فعلاً: إننا نريد الوصول إلى هناك «الكرملين» وليس عبر الحرب.

نعم، علناً، عبر الطابور الخامس وفي هذا السياق بالذات، يتضح لماذا كانوا بحاجة لهذا الاستفزاز. الاستفزاز كان مطلوباً لتحقيق إحدى نتيجتين وفقاً لكيفية الرد الذي ستقوم به روسيا، في حال لم ترد القيادة الروسية بأي شكل من الأشكال، سيؤدي ذلك لفقدان ماء الوجه وفقاً لتقديرهم، وفقدان ماء الوجه، يهيئ شروطاً مواتية للتنحية الرئيس بوتين. بالطبع لن تكون هذه هي الحلقة الوحيدة، سيكون هناك غيرها الكثير، لكنها بالتأكيد حلقة مهمة جداً، ويمكن تحويلها إلى صاعق انفجار ضمن جملة من الأحداث الأخرى.

وفي حال ردت روسيا بشكل قاس جداً وبسرعة، ما يعني موت عدد كبير من الناس، فقد يتحول هذا إلى سبب لانخراط الناتو في الأحداث. بطبيعة الحال، فإن القوات الأمريكية لن تتخطى مباشرة، فليدهم لمثل هكذا احتمال نظرية «حرب نووية محدودة». ولن يشعروا بالأسف على البولنديين، والبولنديون بالفعل جاهزون لهذا السيناريو؛ بولندا سبق أن قامت بالتعبئة في نيسان، تم حشد 200 ألف شخص واعذرني، فقد كانوا يكتبون عن ذلك منذ نشرين الثاني الماضي. لقد استنفدت أوكرانيا إمكانياتها ونيران الحرب ضد روسيا الأخذة في التلاشي بحاجة إلى إمدادها بالحطب، وهذا الحطب ينبغي أن يكون البولنديين. أمريكا لم تعد أسفة على الأوكران، ولذا فهي

قامت قاسيون بترجمة أجزاء من هذا الفيديو، وسيتم نشره مساء الإثنين 6/26 على منبراتها الإلكترونية، وهنا ننشر مقتطفات مما قاله سيفكوف، لما فيها من أهمية في فهم الحدث المستجد الذي ما يزال موضع نقاش وتفكير في مختلف وسائل الإعلام.

■ ترجمة قاسيون

نناقش اليوم هجوم الطائرات المسييرة على الكرملين، وليس فقط الهجوم بحد ذاته، فقد قيل بالفعل الكثير عنه، ولكن أيضاً ردود الفعل عليه على الخصوص، أود تعليقاً منك على عودة ظهور ذلك النوع من هتافات «الوطنيين المتحمسين» الذين باشروا فوراً بالعويل وبتمزيق قمصانهم ألماً أقصد «ديمتري راغوزين»، الذي صرح بأنه بعد ضربة من هذا النوع على الكرملين، يتوجب علينا استخدام الأسلحة النووية ضد القوات الأوكرانية، ولا مخرج آخر لدينا.

ليس الوحيد الذي يقول ذلك، هنالك مشاهير آخرون يقولونه؛ مثلاً: هنالك مقدم تلفزيوني معروف «يقصد سلافوف» هو وعدد من ضيوفه يمارسون الخطاب نفسه. حسناً، هذا النوع من الكلام يعني أولاً: أن هؤلاء الذين يقولونه هم إما غير مؤهلين على الإطلاق بما يخص القضايا العسكرية؛ أي إلى درجة الجهل بلماذا ولاي غاية يتم استخدام الأسلحة النووية، وكذلك هم عاجزون عن تصور عواقب استخدامها، ولذا يسمعون لأنفسهم بالتلويح باستخدام السلاح النووي دون التفكير بالعواقب. هؤلاء أناس خطرون جداً، ينبغي إبعادهم إلى أقصى حد ممكن عن إمكانية التأثير على آلية اتخاذ القرار في السلطة الروسية، وهذا ينبغي أن يكون واضحاً تماماً. هؤلاء أناس ضيقو الأفق، وببساطة غير مؤهلين للتعامل مع هذه القضايا.

النوع الثاني: هم ذوو النوايا الخبيثة الذين يسعون عمداً لإنجاز مهمة التحريض على

حكومية، هي شركة شبه عسكرية. أؤكد مرة أخرى، هي منظمة خاصة، ولذا يوجد عقد لها مع وزارة الدفاع، وفقاً له يتم توريد السلاح. هذا جانب، لكن الحلقة المهمة في المسألة تكمن في شيء آخر، في أن بريغوجين أعلن أن فاغنر ستترك مواقعها في أرتيوموفيسك في العاشر من أيار، وقد ظهر لدي على الفور السؤال: إلى أين سيذهبون؟ هذا أمر مثير للاهتمام.

لكن الآن، لدي ملاحظة أخرى مهمة أيضاً؛ مغادرة شركة فاغنر لمواقعها لن يكون متفقاً عليه بأي حال من الأحوال مع وزارة الدفاع. وحتى لو تم باتفاق مع وزارة الدفاع، بهذه الطريقة أو تلك، فإن هذا سيظهر بوصفه تخلياً عن المواقع في وقت الحرب، وهذا وصمة عار، وأمر خطير للغاية.

الأكثر إثارة للاهتمام، هو التالي: في الوقت الحاضر، في التشريع الروسي، مفهوم الشركات العسكرية الخاصة، ليس موجوداً. بالمقابل، فإن الموجود هو مفهوم المسؤولية عن الارتزاق، والأشخاص الذين يمارسون الارتزاق وفقاً للقانون الروسي، يعتبرون مجرمين. لكن ضمن هذا الصراع، أؤكد ما قلته منذ زمن: مقاتلوا فاغنر أبطال، لا نقاش في ذلك، هم أبطال حقيقيون، ولكن من وجهة نظر القانون فإن شركة فاغنر، هي منظمة غير قانونية. وعليه، فإن الانسحاب الذاتي، بالحالة الملموسة نتحدث عن فاغنر، يمكن أن يذكّرنا بأنها تشكل غير قانوني على الأرض الروسية. هذا يقود إلى شيء واحد: إلى نزاع سلاحه «أي نزاع سلاح بريغوجين».

لماذا يمضي بريغوجين بهذا الاتجاه؟ هو ليس غيبياً، هو شخص ذكي جداً ولديه تجربة عظيمة، وضمناً بالحرب الإعلامية، فلماذا يمضي بهذا الاتجاه؟ الافتراض الذي لدي، أقوله على الفور: أعتقد أن هذا مرتبط شرطياً بأنه يجري التحضير في روسيا لأحداث خطيرة، أحداث خطيرة مرتبطة بمحاولة انتقام ليبرالية. ما الذي يمكنني قوله؟ إذا كنا جالسين هنا في بث مباشر، ونرى كل هذه الأمور، فهل أجهزة المخابرات والأمن الروسية لا ترى ولا تعرف ذلك؟ مخابرات هيئة الأركان العامة، لا ترى ولا تعرف ذلك؟ مديرية استخبارات قواتنا المسلحة في أوكرانيا، لا ترى ولا تعرف ذلك؟ كلهم يرون ويعرفون...

بكل هدوء تثبت الرادارات على أراضي أوكرانيا، وأيضاً على أراضي بولندا على ما أعتقد، تجهيزاً لحرب نووية محدودة. فكرة هذه الحرب هي أنه في حال دخلت القوات الروسية في صدام مباشر مع بولندا، وهو أمر مرجح للغاية في حال بدأت بولندا أفعالاً عسكرية ضد روسيا، يبدأ الأمر بضربة ضد روسيا على أراضي بولندا، حيث تكون القوات الروسية في منطقة لا تعتبر حساسة بالنسبة لروسيا، أي ضمن أراضي بولندا، وفي المناطق الغربية من أوكرانيا وفي هذه المناطق، في حال هزيمة بولندا يستطيع الأمريكيان توجيه ضربة نووية تكتيكية، ونحن بالطبع سنرد. ولذلك على البولنديين أن يفكروا بعمق في هذا الأمر. الذين يعدون لهذا المخطط ليسوا الروس، بل الأمريكيان هم من لديهم هذه النظرية. في عهد الاتحاد السوفييتي، حين كانت بولندا في حلف وارسو كان لدى الأمريكيان أيضاً نظرية حرب نووية محدودة.

أعتقد أنهم تنصلوا من هذا الفعل «هجوم الكرملين» بشكل متعمد، بغرض إظهار شيء واحد بسيط: هو أن معارضة بوتين في روسيا مسألة جدية جداً، أن الطابور الخامس هو من فعل ذلك.

نعم، لقد قالوا فوراً: لسنا نحن من قمنا بذلك، بل المعارضة الروسية الداخلية.

نعم، هذا ما أتحدث عنه، هم أنفسهم «الغرب» من قاموا بذلك، ولماذا هم بحاجة للتوصل؟ أولاً: لتفعيل هذه المعارضة. ولرفع تقييمها ثانياً. وثالثاً: كما يظهر جلياً، فإنه ضمن خططهم «إذا ما أخذنا بالاعتبار مرة أخرى تصريحات كافولي وكذلك خطاب ريزنيكوف» أن المعارضة على وشك عمل في الوقت القريب القادم.

في هذا السياق بالذات، يمكن النظر بشكل مختلف تماماً لحدثين مهمين: إقالة الجنرال ميرنتسيف «نائب شويغو» مؤخراً، والذي سرعان ما انتقل ليظهر بوصفه نائباً لبريغوجين «فاغنار»! هذا أولاً. الحدث الثاني المثير للاهتمام: هو قضية أن السيد بريغوجين قد أدلى ببيان صاخب جداً، فهو اتهم بشكل شخصي وزير الدفاع ورئيس الأركان، وأحياناً بعبارات قاسية، بالمسؤولية عن جميع القتلى بذريعة أنهم تركوا فاغنر دون ذخيرة.

لنبدأ بحقيقة، أن وزارة الدفاع تزود شركة فاغنر بالسلاح والذخيرة وفقاً لعقد بينهما، لأن فاغنر هي منظمة تجارية خاصة وليست



في حال ردت روسيا بشكل قاسي جداً وبسرعة ما يعني موت عدد كبير من الناس فقد يتحول هذا إلى سبب لانخراط الناتو في الأحداث

روسيا حبل بتغييرات داخلية تناسب دورها الدولي وطبيعة العالم الجديد



عاشت روسيا، يوم أمس، السبت 24 حزيران، يوماً حافلاً مليئاً بالتطورات السريعة؛ إذ كان رئيس شركة «فاغنر» العسكرية الخاصة، قد دعا لعصيان عسكري في الصباح، وسيطرت قواته على مقرات عسكرية في جنوب غرب روسيا، لينتهي اليوم نفسه باتفاق عبر وساطة بيلاروسيا. وبالرغم من أن الهدوء عاد تدريجياً إلى المناطق المتوترة، إلا أن الفهم العميق لما يجري يؤكد أنها البداية فحسب!

■ علاء ابوفراج

يركّز الجزء الأساسي من تغطية وسائل الإعلام للمسألة على الجوانب الأمنية- العسكرية، وذلك بالرغم من تصريحات يفيغيني بريغوجين قائد «فاغنر» ذات الأبعاد السياسية. وفي تجاهل تام لكامل الظرف السياسي الروسي، الخارجي والداخلي، الذي يمكن من خلاله فقط فهم التطورات التي جرت خلال 24 ساعة الماضية.

كيف تطورت الأمور لهذه الدرجة؟

لا شك، أن أي متابع للشأن الروسي يدرك أن بريغوجين وجه في الفترة الماضية عدة انتقادات للدولة الروسية، وتحديداً لوزارة الدفاع وقيادة أركان الجيش، اعتمد فيها بشكل أساسي على الأصوات المشككة بأداء القوات الروسية، وهو ما دفعه لوصف مسؤولي وزارة الدفاع بالتراخي والبيروقراطية في أكثر من مناسبة، حتى أن بريغوجين وجه اتهامات لوزارة الدفاع بأنها أبطأت عمداً وصول الإمدادات لقوات «فاغنر» المقاتلة في أوكرانيا والتي سبق أن حققت نجاحات على الجبهة في عدة معارك. والجدير ذكره، أن الدعاية التي رافقت انتقادات بريغوجين حاولت الإيحاء بأن هنالك انقساماً بين وزارة الدفاع الروسية والرئاسة التي «وقفت في صف فاغنر» حسب هذه الادعاءات، لكن التطورات التي حصلت منذ بداية هذا الشهر

بدأت تظهر الصورة بشكل مختلف؛ فبعد أن سلمت «فاغنر» باخموت للجيش النظامي، أعلن وزير الدفاع أن أمام المتطوعين الذين يقاتلون على الجبهات مهلة حتى بداية شهر تموز القادم حتى يوقعوا عقوداً ليعملوا ضمن مرتبات وزارة الدفاع، ما يعني تغييراً في وضع الشركة قانونياً وعسكرياً، وعملياً، فهو يعني إنهاء الشركة تدريجياً، وهو ما دفع بريغوجين لرفض الامتثال للقرار، متذرعاً بأن سيرغي شويغو شخصية «غير مؤهلة لقيادة القوات في الميدان» ولم يغيّر موقفه حتى بعد أن بات واضحاً أن هناك توافقاً حول هذه المسألة بين وزارة الدفاع والرئاسة. ما يعني أن بريغوجين كان يتوقع مسبقاً موقف الرئيس الروسي من خطوته التي بدأها يوم السبت، وذلك لم يمنعه من إطلاق التهديدات وإعلان نواياه بالزحف على موسكو، ما يجعل ما حصل أقرب لكونه محاولة انقلابية. فإعلان كهذا يستوجب ردّاً حاسماً من قبل الدولة، ويضع قائد «فاغنر» في مواجهة مفتوحة، وهو ما سنحاول تفسيره لاحقاً في هذا المقال.

احتواء الموقف والوساطة البيلاروسية
بدأت ردود الفعل على «التمرد المسلح» تظهر تباعاً، وكان أبرزها: كلمة الرئيس الروسي، وتصريحات للمتحدثة باسم وزارة الخارجية، وبيان رسمي صدر عن الوزارة أيضاً، هذا بالإضافة إلى مواقف معلنة من عدد من الشخصيات ومؤسسات الدولة، مثل: دميتري

مدفيدف نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسية سيرغي ناريشكين وغيرهما. وركزت معظم هذه المواقف على وجود محرك خارجي لما يجري، وبأن هناك محاولات لجر روسيا نحو التقسيم والحرب الأهلية، ودفعها نحو حالة من عدم الاستقرار تؤثر لا على مجريات المعارك في أوكرانيا فحسب، بل وعلى مجمل الدور الروسي العالمي في هذه اللحظات المفصلية. وبالرغم من تأكيد بوتين أن هذه المحاولة سوف يتم سحقها والتعامل معها، وهو ما ترافق مع عدد من الإجراءات الأمنية والعسكرية في عدة مناطق حساسة في البلاد، إلا أن الخطوة الأولى بدأت عبر إرسال نائب وزير الدفاع الروسي قبل حدوث مواجهات جدية بين «فاغنر» والجيش، بهدف إجراء مفاوضات مع بريغوجين، ليتقدم لاحقاً الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بطلب للدخول في الوساطة بهدف الوصول إلى تهدئة، وهو ما استطاع الوصول له بعد محادثات مع كافة الأطراف، ليعلن مساء اليوم نفسه 24 حزيران عن التوصل لاتفاق، أعلن

المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف بعضاً من بنوده: كان أبرزها: فتح الباب أمام مقاتلي «فاغنر» ممن رفضوا الانخراط في حملة بريغوجين للانضمام لصفوف القوات المسلحة الروسية، والتعاقد مع وزارة الدفاع. ولا يتعرض هؤلاء لأية ملاحقة قانونية، ويلزم الاتفاق قوات «فاغنر» بأن تعود إلى معسكراتها بالتوازي مع إغلاق القضية الجنائية بحق بريغوجين على أن يغادر إلى بيلاروسيا. وأشار بيسكوف أيضاً إلى أن الجزء من مقاتلي «فاغنر» الذي يرغب في العودة إلى المعسكرات يتوجب عليه توقيع اتفاقية مع وزارة الدفاع.

بعد الإعلان عن التوصل لهذا الاتفاق، أمر بريغوجين قواته بوقف تحركاتها والعودة إلى المعسكرات، وغادر مقر قيادة الجيش الجنوبية التي سيطر عليها في الصباح.

استنتاجات أولية!

إذا أردنا إعادة رسم الصورة الكاملة، سيبدو واضحاً أن خطوات بريغوجين لم تكن مفاجئة، بل كانت هناك سلسلة خطوات تمهيدية



فلاشة: يركّز الجزء الأساسي من تغطية وسائل الإعلام للمسألة على الجوانب الأمنية- العسكرية بالرغم من تصريحات يفيغيني بريغوجين قائد «فاغنر» ذات الأبعاد السياسية



سيتم حلّه بشكل نهائي ويمكن القول: إن قراراً من هذا النوع يعني ضمناً حل هذه الشركة أو «تأميمها» حسب تفسير البعض لهذه الخطوة، وهو ما يعني أن خطوة بريغوجين كانت تمهيداً استعراضياً لدور لاحق يسعى للعبه، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض تصريحاته الأخيرة التي انتقدت قرار الحرب في أوكرانيا، واعتبرته «قراراً اتخذته نخب في وزارة الدفاع لمصالح شخصية» وأنه كان قراراً خاطئاً أدخل البلاد في مأزق، وهو ما يبدو تمهيداً لتحول في موقفه يسمح له بتمثيل فئات واسعة من المعارضة الروسية، بوصفه «مناهضاً للحرب»! وأحد ضحايا البيروقراطية والفساد!

الأيام القادمة ستجعل الصور أكثر وضوحاً، وتسمح لنا بفهم أعمق لما يجري، لكن ما ينبغي قوله أن 24 حزيران سيتحول إلى نقطة علام جديدة في التاريخ الروسي، فقائد «فاغنر» لم يتخذ هذا القرار حتماً دون تنسيق مسبق مع قوى في الداخل وفي الخارج، وما جرى يمكن وصفه بأنه خطوة أولية لمرحلة جديدة لم يعد الصراع الداخلي في روسيا موضوعاً فيها تحت الطولة، بل أصبح في الشوارع وأمام الكاميرات! والأهم من ذلك، هو أن يدرك الجميع أن «مغامرة» كهذه لم يكن لها أن تبدأ لو لم تكن الظروف الداخلية تسمح بذلك، وأن التناقضات باتت محتدمة بشدة، وعلى وشك الانفجار، وأن روسيا باتت حُبلى بتغييرات كبرى حقيقية تتناسب مع الدور الذي تلعبه دولياً، ومع مجمل التحولات الجارية في التوازن الدولي. الغرب يدرك من اللحظة الأولى أن الجيش الأوكراني وبرغم كل أنواع الدعم لن يكون قادراً على تحقيق نجاح حاسم في هذه الحرب، وراهنوا لذلك على «شيء» ما يمكن أن يحصل في الداخل» ولا يمكن لرهان كهذا أن يؤخذ بالحسبان لو لم يكن هناك في الداخل الروسي من كان يستعد

لما حصل، ويمكن رصد مئات التصريحات والخلافات التي تسرب بعضها إلى وسائل الإعلام الروسية المحلية منذ أشهر. ما يجعلنا أمام مجموعة من الاحتمالات. أحدها: أن قائد «فاغنر» قام بمغامرة خطيرة «حسب وصف الخارجية الروسية»، ما يطرح سؤالاً: هل حقاً كان بريغوجين يرى أنه يملك الوزن العسكري الكافي للدخول في معركة من هذا النوع؟ بالطبع لا! ونظراً لخبرته العسكرية المفترضة كان من السهل له أن يدرك أن هذه الخطوة لن تكون سهلة وربما تكون مستحيلة! ما يجعل الاستنتاج أن محاولته هذه كانت جزءاً من سلسلة مفترضة من الخطوات المتزامنة في الداخل والخارج، والتي ربما فشلت، أو جرى إفشالها بعد أن جرى كشفها، وهو ما دفعه للقبول بالاتفاق بهذه السرعة دون الدخول في معارك حقيقية. أي أن بريغوجين كان يراهن على خطوات متزامنة من داخل جهاز الدولة في روسيا، لكنها ولسبب ما لم تحصل! والمثير للانتباه أن هناك عدداً من المؤشرات على علاقات تجمع شخصيات داخل جهاز الدولة بجهات خارج هذا الجهاز، كان أبرزها: المثال الذي حصل منذ أسابيع قليلة، إذ بعد إقالة نائب وزير الدفاع ميخائيل ميزينتسيف انتشرت في وسائل الإعلام صور ظهر فيها ميزينتسيف إلى جانب قائد «فاغنر» بعد تعيينه كنائب له! ليتحول نائب الوزير المقال بعد أن أصبح عضواً في «فاغنر» على خطوط القتال في الجبهة.

احتمال ثان

الاستنتاج الآخر الذي يمكن الإشارة إليه، هو أن يكون المأزق الذي وصل له بريغوجين خطوة أولى في مخطط أكبر، فبعد قرار وزارة الدفاع القاضي بإجبار المتطوعين لتوقيع عقود مع وزارة الدفاع، والعمل ضمن مرتباتها وتحت إمرتها أو تسليم السلاح، لم يكن من الصعب الاستنتاج أن وضع «فاغنر»

خطوة بريغوجين كانت تمهيداً استعراضياً لدور لاحق يسعى للعبه وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض تصريحاته الأخيرة التي انتقدت قرار الحرب في اوكرانيا



كيف يرى الغرب الهجوم الأوكراني المضاد؟



القوات الروسية الزخم الذي توقعه بعض المراقبين المفرطين بتفاؤلهم [...] أسفرت العمليات الهجومية حتى الآن عن مكاسب متواضعة في المناطق الجنوبية، مثل: زابوروجية، وبوجود دفاعات روسية متعددة أثبتت صعوبة اختراقها».

وجاء في مقطع آخر: «يبدو حتى الآن أن النهج الروسي للدفاع عن خطوطهم في الجنوب قد نجح بشكل جيد نسبياً، حيث فقد الأوكرانيون دباباتهم ومدركاتهم لصالح الألغام، وأصبحت فريسة للمدفعات والهجوم الجوي».

وجاء في **مقال** على صحيفة الغارديان بتاريخ 14 حزيران: «أظهرت اللقطات التي تم تداولها على قنوات التواصل الاجتماعي الروسية خلال الأسبوع الماضي، ما صوّر على أنه انتكاسة عسكرية كبيرة لأوكرانيا ببداية هجومها المضاد. ففي منطقة مسطحة ومفتوحة جنوب زابوروجية تم تدمير حوالي 12 مركبة مدرعة أوكرانية متجمعة قرب حقل الألغام. وفي أحد مقاطع الفيديو يمكن رؤية القذائف والصواريخ وهي تتساقط على الأرض وفوق المركبات بما فيها دبابات ليوبارد الجديدة المصنعة ألمانياً ودبابات برادلي الأمريكية [...] حينما انتهى إطلاق النار أخيراً، كان قد قُتل العديد من الجنود الأوكرانيين وتُركت المركبات المحطمة».

بدأ الهجوم المضاد الأوكراني منذ أكثر من أسبوعين على عدة جبهات، بعد تهديد ووعيد وتضخيم إعلامي كان قد سبقه ورافقه، رافعاً من وزن الأسلحة الغربية الجديدة المقدمة للقوات الأوكرانية، ولكن سرعان ما فرضت المعركة على وسائل الإعلام الغربية نفسها، الرسمية وغير الرسمية بالتنفيس عن التضخيم السابق، والاعتراف الضمني بفشله مصحوباً بمبررات عدة. ليمثل هذا الأمر هزيمة سياسية، فضلاً عن العسكرية.

■ ملاذ سعد

بعد عدة أيام من بدء الهجوم الأوكراني المضاد والتصديّ الروسي له، أعلن رئيس الوزراء الأوكراني دينيس شميغل: أن الهجوم المضاد لن يكون سريعاً رغم تفائله بنجاحه، معتبراً وفقاً لتصريح صحفي له من لندن «سننفذ عمليات هجومية ذكية، ولهذا السبب سيستغرق الأمر بعض الوقت» إلا أنه تابع «لسوء الحظ، أثناء استعدادنا لهذا الهجوم المضاد، استعدّ الروس أيضاً» وقال: «هناك الكثير من حقول الألغام التي تتسبب بإبطاء تقدم القوات بشكل كبير».

وفي 17 حزيران نشرت سي إن إن **مقالاً** تحليلياً حول الهجوم المضاد جاء في مقدمته مباشرة: «لم يكسب الهجوم الأوكراني المضاد على

يهدد أمن البلاد ووحدتها، وتدرك هذه القوى أنها محكومة بمواجهة قوى أخرى موجودة أيضاً في جهاز الدولة والمجتمع، قوى ارتبطت مصالحها بمرحلة نهب روسيا من قبل الغرب، ولا يمكن التعويل على قوى كهذه في أن تقود عملية تحطيم الهيمنة الغربية، وإنهاء العالم القديم، بل ينبغي عزلها ومواجهتها عبر اعتماد برنامج سياسي جديد جذرياً، يعيد توزيع الثروة المنهوبة، ويمنع أي احتمال للعودة إلى التسعينيات السوداء!

بالفعل للقيام بهذه الخطوة، ومن كانت مصالحه الاقتصادية مرتبطة بالغرب وخاصة الأليغارش والنخب الليبرالية التي ما يزال كثير منها في مواقعه، وهي قوى موجودة في جهاز الدولة والمجتمع، ولم تكن تريد المعركة في أوكرانيا نهائياً... بالمقابل، هنالك أيضاً قوى واسعة في جهاز الدولة والمجتمع، والمحصلة لها حتى الآن، تعاملت مع معركة أوكرانيا منذ اللحظة الأولى بوصفها خياراً إجبارياً للتعامل مع خطر من العيار الثقيل

الغربية بفشل العملية العسكرية، وفضلاً عن الهزيمة الميدانية والمعنوية للقوات الأوكرانية، وضع الغربيون أنفسهم أمام استحقاق سياسي بتضخيمهم لنتائج الهجوم المضاد بشكل مسبق، مما فرض هذا الأمر بدوره تراجعاً أكبر للوزن السياسي لهم، في الصراع الجاري، ليس أمام روسيا وحلفائها فقط، إنما أمام شعوبهم أيضاً.

52 Alligator. [...] لطالما سلطت القوات الأوكرانية والمحللون والمسؤولون الغربيون الضوء على دور الطيران، بما فيها الطائرات المقاتلة الروسية وطائرات الهليكوبتر الهجومية بتعطيل الدروع الأوكرانية».

فرض الدفاع الروسي بوجه الهجوم الأوكراني المضاد، منذ أيامه الأولى هذه الاعترافات السياسية والإعلامية

أما صحيفة فاينينشال تايمز فقد نشرت **مقالاً** في 20 حزيران كانت فاتحته: «إن أفخاخ الدبابات الروسية «أسنان التنين» وحقول الألغام والتحصينات عديدة الطبقات ليست سوى مجموعة واحدة من العقبات أمام الهجوم الأوكراني المضاد، وتبين أن العدو للحدود الآخر في الجو كان: المروحيات الروسية الهجومية من طراز Ka-

رسمياً.. المشكلة ليست بظاهرة الأمبيرات المشوهة..



مضى على نشوء ظاهرة الأمبيرات سنوات طويلة، انتشرت وتوسعت خلالها بشكل كبير في جميع المحافظات والمدن والبلدات، وبرغم معاناة المواطنين منها، ومن تراجع ساعات الوصل الكهربائي النظامية طيلة هذه السنوات، إلا أنها لم تحرك حفيظة الحكومة!

■ عاصي اسماعيل

فما المستجد الذي حرك الحكومة الآن كي تطلب التدقيق بشأن ظاهرة الأمبيرات من قبل المحافظين؟! فقد وجه رئيس الحكومة بتاريخ 2023/6/22 كتاباً إلى وزير الإدارة المحلية والبيئة بناء على ما تقرر في جلسة الحكومة بتاريخ 2023/6/20، كي يوجه المحافظين بدوره، للتدقيق فيما يثار حول ظاهرة بيع الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الأمبيرات وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص لفرض أشد العقوبات بحقهم وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة!

آراء متباينة يطغى عليها اليأس! تم التعاطي مع مضمون الكتاب الحكومي أعلاه من قبل بعض المواطنين ببعض التفاؤل الحذر، أملين بتحسين واقع التزود الكهربائي الرسمي استناداً إليه، والحد من استغلال أصحاب مولدات الأمبير لحاجاتهم!

فيما تعاطى معه البعض الآخر من المواطنين بمزيد من اليأس المشروع، بأن كل ما يصدر عن الحكومة لن يكون بحال من مصلحتهم، بل لمصلحة كبار الحيتان كما جرت العادة!

فيما تناوله بعض الحقوقيين بجوانبه القانونية تفسيراً وتأييداً، بين صلاحيات المحافظين وصلاحيات وزارة الكهرباء، بما يخص توليد وبيع الطاقة الكهربائية عبر مولدات الأمبير، على مستوى الترخيص والتسعير وساعات التشغيل، وتوفير المازوت اللازم لتشغيلها، وذلك ارتباطاً مع سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة المعمول بها رسمياً!

خطوة إضافية نحو السرعة!

على الرغم من وجود عبارات ومفردات في متن الكتاب الحكومي أعلاه يظهر فيها التشدد، إلا إن التوجيه الحكومي يقتصر على جانبين في مضمونه فقط لا غير:

الجانب الأول هو «التدقيق» فيما يثار حول ظاهرة الأمبيرات، ولا ندري ما هو المثار المستجد حول الظاهرة الذي حرك بدوره حفيظة الحكومة تجاهه للتدقيق الآن؟!

والجانب الثاني هو التوجيه بإحالة المخالفين إلى القضاء، وهذا يعني أن هناك من يستثمر ويعمل بشكل نظامي ومرخص بتجارة الأمبيرات، وهؤلاء لا جناح عليهم!

على ذلك فالمشكلة بالنسبة للحكومة والرسميين ليست بالظاهرة المشوهة نفسها باعتبارها سلبية ومخالفة، بل بكيفية إدارتها ولمصلحة من، فقط لا غير!

وبالتالي فالنتيجة المتوقعة بموجب التوجيه الرسمي أعلاه هي مزيد من شرعنة ظاهرة الأمبيرات، ربما من خلال إصدار بعض التعليمات الناظمة لترخيص عملها بكل محافظة، على أنها شأن إداري خاص بكل منها، وبالتالي محاسبة المخالفين بالاستناد إليها! وهذا تماماً ما تم توضيحه لاحقاً من خلال المكتب الصحفي في رئاسة مجلس الوزراء بأن التعميم الصادر عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2023-6-20 المقصود به من يقوم بممارسة بيع الطاقة الكهربائية المولدة من مجموعات الديزل والبيع للمواطنين «الأمبيرات» دون إذن من الوحدة الإدارية والسيد المحافظ ودون أسس ومعايير معتمدة.

ما الذي أثار حفيظة الحكومة إذاً؟! ونتساءل هنا، هل ما أثار حفيظة الحكومة الآن «التدقيق» بشأن ظاهرة

الأمبيرات هو:

الغريبة بشأن تراجع دور ومهام الدولة بما يخص قطاع الطاقة الكهربائية على مستوى الإنتاج والتوزيع والبيع، مقابل تغول وزيادة دور القطاع الخاص المشوه والاستغلالي بهذا القطاع؟!

أم مصالح المواطنين المضطرين للتزود بالطاقة الكهربائية من خلال الأمبيرات أو غيرها من البدائل، وما يتعرضون له من عوامل استغلال ونهب، وما يتكبده من نفقات وتكاليف كبيرة لأجل ذلك، بسبب تراجع وتردي الخدمة العامة، والذرائع غير المنتهية لتبرير هذا التراجع رسمياً؟!

أم هو واقع التنافس بين أصحاب ومستثمري مولدات الأمبير فيما بينهم للاستحواذ على أكبر حصة من جغرافيا التوزيع والبيع بكل محافظة ومدينة وبلدة وحي، ومع غيرهم من مستوردي وتجار البدائل الكهربائية الأخرى، وخاصة الطاقات البديلة «الألواح- البطاريات- الإنفيرترات...» أيضاً، للاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر من البدائل الكهربائية؟!

تكريس رسمي لتغييب دور الدولة وللظاهرة الشاذة!

إن مضمون الكتاب الحكومي، كما هو واضح أعلاه، لم يتضمن التوجيه للمحافظين بمنع ظاهرة الأمبيرات الشاذة والمشوهة، أو الحد منها، كما تفاعل بعض المواطنين، بل على العكس تماماً!

فالكتاب فيه تكريس لهذه الظاهرة واعتراف رسمي بها، مع ترك الباب مفتوحاً، بما يخص شرعنتها ومخالفاتها وتحديد المخالفين، بعهدة المحافظين! فالكتاب أعلاه من الناحية العملية لا يمثل استفاقة حكومية متأخرة على ظاهرة الأمبيرات، بل هو تكريس لتغييب دور الدولة وتراجعها على مستوى تلبية حاجات المواطنين بالتزود بالطاقة الكهربائية، وبما يضمن مصالح البعض المحظي من كبار الحيتان المستثمرين بالأمبيرات لسد جزء من هذه الاحتياجات، والتأكيد على

محاسبة المخالفين غير المحظيين بأشد العقوبات!

الحيتان الكبيرة والمتطفلون الصغار!

الأمر استناداً إلى ما سبق لا علاقة له بالغريبة الحكومية على دور الدولة المتراجع، فالسياسات الحكومية ماضية باتجاه زيادة هذا التراجع بكل رحابة صدر وراحة ضمير، وكذلك لا علاقة له بمصالح المواطنين واستمرار الإضرار بها، ليس على مستوى التزود بالطاقة الكهربائية فقط بل على كافة المستويات، مقابل ضمان استمرار مصالح كبار أصحاب الأرباح طبعاً!

على ذلك فإن الأمر بات محصوراً على ما يبدو بالتنافس بين بعض كبار المحظيين فيما بينهم، ومع من تطفل عليهم من متوسطي الأحجام أيضاً، بسبب زيادة حاجة المواطنين للبدائل الكهربائية وللأمبيرات!

ولعل عبارة «التدقيق فيما يثار» التي استخدمتها الحكومة لتفويض المحافظين، هي بغاية معالجة تطفل البعض على هذا الاستثمار النهوي المتمثل بتجارة الأمبيرات، والذين ستطبق بحقهم أشد العقوبات القانونية على ما يبدو كي يصبحوا عبءاً لغيرهم، وكى يبقى هذا الاستثمار حكراً على البعض!

المطلوب فرز ومركزة النهب الاستغلالي!

والنتيجة المتوقعة على إثر التوجيه الرسمي المستجد أعلاه أن تجري عمليات إعادة فرز وتقاسم ومركزة أكبر بين بعض كبار فقط لا غير بما يخص الحصول على الأرباح المتأتية من الاستثمار الاستغلالي والجشع بالأمبيرات، وقطاع بدائل الطاقة عموماً! فالحديث هنا عن مئات المليارات من الأرباح الصافية «السهلة والسريعة» يومياً وشهرياً، برأسمال استثماري محدود وضئيل يتمثل بسعر المولدة فقط لا غير والذي يتم استعادته مع



النتيجة

المتوقعة على

إثر التوجيه

الرسمي اعلاه

أن تجري عمليات

إعادة فرز

وتقاسم ومركزة

بين بعض

الكبار بما يخص

الحصول على

الأرباح المتأتية

من الاستثمار

بالأمبيرات!

بل بما يثار حولها ولمصلحة من بالتالي



أصحاب الأرباح والناهبين، علناً وبكل فجاجة وصلف، لن تولد إلا المزيد من التشوه والتفسخ والتعفن والظلم، على كافة المستويات وبالضد من مصلحة السوريين والمصلحة الوطنية! فلا حلول لأزمة الكهرباء، أو غيرها من الأزمات الكثيرة الأخرى، إلا من خلال إنهاء هذه السياسات الظالمة والمنحازة والاستغلالية لدرجة التوحش بداية وقبل أي شيء، وصولاً إلى التغيير الجذري والعميق والشامل، بما يضمن فعلاً مصلحة البلاد والعباد!

إيجاباً على مستوى تحسين وزيادة ساعات التزود بالطاقة الكهربائية في ظل استمرار ذريعة نقص توريدات المشتقات النفطية، وفي ظل الاستمرار بسياسات تخفيض الدعم الجائرة، وبالسياسات التفریطية الأكثر تشوهاً المتسببة بكل ما سبق، سواء على مستوى مصلحة المواطنين والإضرار المباشر بها، أو على مستوى دور الدولة المتراجع والمتآكل يوماً بعد آخر! فالسياسات المشوهة والظالمة المعمول بها لمصلحة القلة القليلة من كبار

فمع استمرار التردّي والتراجع وتخفيض الدعم، الذي أصبح يتمثل عملياً بتقليل ساعات الوصل الكهربائي إلى أدنى حدود ممكنة، فإن الاضطراب لهذه البدائل سيزداد دون أدنى شك، مع مزيد من الترويج لعمليات الخصخصة الجارية بهذا القطاع عبر نموذج الأمبيرات الاستغلالي والمشوه، أو عبر نموذج الطاقات البديلة الأكثر تشوهاً، والأهم مع مزيد من جرعات اليأس من أي تحسن بهذا القطاع بما ينعكس إيجاباً لمصلحة المواطنين!

فحتى الحديث الرسمي عن إمكانية تحسن وزيادة إنتاج محطات التوليد هو رهن بتوفر المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل هذه المحطات، كذريعة مكررة وممجوجة ومستمرة!

ففي حديث منقول عن مدير في وزارة الكهرباء عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2023/6/22، أنه: «مع أيلول المقبل

ستكون محطات التوليد في وزارة الكهرباء قادرة على إنتاج نحو 5 آلاف ميغا واط في حال توفرت حوامل الطاقة «الغاز والفيول» بمقدار 20 مليون متر مكعب من الغاز و7500 طن من مادة الفيول.. وعن المتاح حالياً من الكهرباء، بين أنه خلال اليومين الأخيرين انخفض الإنتاج بحدود 185 ميغا واط بسبب تراجع توريدات حوامل الطاقة حيث كان يصل نحو 6,7 ملايين متر مكعب من الغاز».

على ذلك فإن وضع المجموعة الغازية الأولى والثانية لمحطة الرستن في الخدمة، أو إعادة تأهيل مجموعات التوليد في محطة دير علي لوضعها في الخدمة لاحقاً، مع تشغيل مجموعات توليد محطة حلب المعاد تأهيلها، بل وحتى مشاريع الطاقات المتجددة التي يتم الترويج لها، كل ذلك لن يؤثر

الكثير من الأرباح خلال دورة رأس المال لا تتعدى الشهرين، على حساب ومن جيوب المواطنين، وهي لا شك مغرية بحيث يشدّ التنافس من أجلها وعليها بين الحيتان الكبار والمتوسطين، والغلبة لمصلحة القلة من كبار كالعادة طبعاً!

أما الحديث عن الإتجار بالخطوط المعفاة أو الذهبية لبيع الطاقة الكهربائية من قبل بعض النافذين، أو الحديث عن مصادر تأمين الكميات الكبيرة والضخمة من المازوت لتشغيل مولدات الأمبير المتزايدة والمتكاثرة يومياً، فهي ثانوية وغير هامة على ما يبدو، فكبار المتنفذين والفاسدين والناهبين قادرون على معالجة ولفلة مثل هذه القضايا «الثانوية» بما يضمن لكل منهم استمرار حصته النهبوية والاستغلالية الكبيرة، تقاسماً وبلا صخب!

لا حلول لأزمة الكهرباء.. والتشوه سيزداد تعمقاً وتعفنًا!

زيادة انتشار مولدات الأمبير وتكاثر عددها في المدن والبلدات، وتزايد الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة «الأواح شمسية وبطاريات وغيرها»، بالتوازي مع عمليات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في قطاع الطاقة الكهربائية، والتشجيع على استخدام الطاقات المتجددة، هو نتيجة لتراجع حجم إنتاج الطاقة من محطات التوليد، وبالتالي لزيادة تناقص ساعات التزود الكهربائي بشكل كبير وعجزها عن تغطية الاحتياجات، المنزلية والصناعية والتجارية والخدمية، والتي ازدادت سوءاً بنتيجة استمرار سياسات تخفيض الدعم الجائرة المععمة على هذا القطاع، وغيره من القطاعات الأخرى، سيراً نحو إنهائه!

خبر عام وتعليق هام... دمشق تعتزم التقدم بطلب الانضمام إلى تكتل «بريكس»



تعليق: والله احب ع قلبنا وياريت.. بس القصة مو بالنوايا يا حبيبي.. في شروط لازم تتوفر بالاول مشان الانضمام.. ومن هي الشروط مثلاً انو تكون معدلات النمو مرتفعة.. وانو تكون نسب الصادرات جيدة مشان توازن الميزان التجاري.. يعني يكون في إنتاج حقيقي.. والأهم الاستقرار الاقتصادي والسياسي العام.. وكل هاد بيعني انو كل السياسات الظالمة لازمها تغيير عن بكرة أبيها.. فشورايكم.. بيعملوها ولا ح تبقى القصة عبارة عن نوايا!؟

يقول الخبر: مدير كهرباء دمشق: مشكلة التوليد والبرنامج ساعة وصل مقابل 6 قطع. تعليق: لك شيلونا من تبريراتكم الصميدعية اللي ما عاد تخرط المشط.. بتشتغل المحطات بتنقص المحروقات.. بتتوفر المحروقات بتتعتل المحطات.. بيجي الصيف بتزيد ساعات القطع.. بيجي البرد بتنقص ساعات الوصل.. خيو من الآخر قولوا ما بدكم تعطونا كهرا بصريح العبارة وريحونا.. العمى ولوووو والله صار الوضع أكثر من مقرف!!

التنفيذي لمحافظة دير الزور سعر بيع قالب الثلج وزن 20-25 كغ بمبلغ 6 آلاف ليرة والقالب وزن أقل من 20 كغ بمبلغ 4 آلاف ليرة. تعليق: هاد مي يا جماعة.. لشو كل هاد.. واللي صاير أنو السعر أعلى من هيك وما حدا داير ع التسعيرة النظامية.. والسبب بكل بساطة هي تكاليف الكهرباء.. والبرادات عم تشتغل ع المولدات.. ومع هيك صاحبها يقولوا أنهم خسرانين.. لك حتى شريك المي بالبلد صار خسران...!!

قانونية خرج ينكتب عنها مجلدات مو أبحاث..! يقول الخبر: محافظة دمشق: الساحات التفاعلية الخاصة بأصحاب البسطات ستكون بالخدمة بعد عيد الأضحى. تعليق: ساحات تفاعلية عنوان جميل بس مو ممكن يخبي ويغطي القبح.. لأن اللي شلتو بسطاتهم من أكثر من شهر صاروا عاطلين عن العمل وجاعوا مع ولادهم بسببكم.. واللي ح يستفيد من ساحاتكم التفاعلية هو كل طويل عمر بسبب الواسطات والمحسوبيات والإكراميات.. بعددين لشو العجلة لبعد العيد ع مهل.. كون البسطات رجعت.. وزادت قبل العيد.. عووووجة!! يقول الخبر: حدد المكتب

يقول الخبر: انطلاقاً من أهمية البحث العلمي لمواكبة التطور في الميادين كافة لا سيما القانونية منها، تعلن وزارة العدل عن مسابقة علمية لاختيار أفضل بحث قانوني لعام 2023 في مختلف فروع القانون. تعليق: حلو الحكي الرسمي عن الأبحاث العلمية القانونية ويكون في إلهام مسابقات كمان.. أصلاً في كتير عناوين قانونية خرج ينعمل عليها أبحاث جدية عنا بالبلد.. مثل انتهاء عقود الموسمين بالوزارة بجرة قلم.. أو بدعة الصيغة القضائية مشان تغطية عورة أجور القضاة.. أو سنين التقاضي الطويلة بالحاكم.. أو التكاليف المرتفعة للتقاضي اللي ع أساس في ضمانة دستورية أنو مجاني.. وفي كتير عناوين

أوروبا وبريطانيا بين الحاجة للصين والخوف من الاعتراف



بالنسبة لألمانيا وفرنسا وأوروبا ككل، فأول زيارة رسمية خارجية لرئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ بعد إنشاء الحكومة الصينية، ليس مجرد رحلة للمضي قدماً في صداقاتهم التقليدية وتعميق تعاونهم، ولكنها أيضاً مهمة على مستوى كبير من الأهمية. هذه الزيارة جاءت لتنفيذ مقترح الزعيم الصيني لتعزيز تنمية العلاقات بين الصين وأوروبا. كما يوفر فرصة نادرة لهم لاستبعاد التدخل الخارجي والداخلي، وبرز أفكارهم المعقدة والمتشابكة بشأن الصين. يجب على أوروبا ألا تفوت هذه الفرصة. يجب التأكيد على أن هذا ليس ما يسمى بهجوم السحر الصيني ضد أوروبا، كما أن الصين لم تستخدم أوروبا على الإطلاق كـ «نقطة ضعف الغرب البيضاء» لاستغلالها. مثل هذا الخطاب يؤدي إلى تشويه الذات لدى بعض الأوروبيين والتقليل من شأنهم.

Global Times ■
ترجمة: قاسيون

التقى الوفد الصيني مع الرئيس الألماني، وشارك في المشاورات الحكومية الدولية السابعة بين الصين وألمانيا مع المستشار أولاف شولتز. كان لهذا مع برنامج زيارة باريس أثر إيجابي، وأكثر مظاهر هذا التأثير مباشرة هو أن الرأي العام الأوروبي حيال الصين يصبح أكثر براغماتية وعقلانية، على المدى القصير على الأقل. قادة الأعمال هم أكثر المتحمسين. وقع البلدان وفقاً للتقارير أكثر من 10 اتفاقيات تعاون في مجالات تشمل التصنيع المتقدم وحماية البيئة، وتوصلتا إلى مزيد من التوافق للتعاون في معالجة تغير المناخ وتعزيز التنمية الخضراء وأمور أخرى غيرها. لقد عززت هذه الرسالة ثقة الشعب في أن العلاقات الصينية الأوروبية والتعاون البراغماتي بين الجانبين لا يزال لهما أفق مشرق.

لا شك أن هناك خلافات بين الصين وأوروبا في بعض القضايا، بعضها مشكلات قديمة وبعضها جديد. العقبة الأكبر هي بلا شك على المستوى السياسي والإيديولوجي، ولن تستسلم بعض القوى المناهضة للصين حتى تواجه طريقاً مسدوداً. يجب أن نبذل قصارى جهدنا، ولكن يجب أيضاً أن نكون مستعدين تماماً لتعقيدات وتقلبات العلاقات الصينية الأوروبية الحالية والمستقبلية. في الأيام الأخيرة شددت القوى المناهضة للصين في أوروبا خيوطها، ليس فقط لإحداث الكثير من الضجيج، بل أيضاً للبحث عن فرص لإحداث المتاعب.

بصراحة يخشى المسؤولون الحكوميون في

العديد من الدول الأوروبية من وصفهم بأنهم «متساهلون مع الصين». قد يضعهم هذا في موقف سلبي سياسياً، لذلك يختارون غالباً تلبية المشاعر الشعبية بدلاً من الدفاع عن المصالح الوطنية. قد يتعين عليهم أيضاً تقديم تنازلات، الأمر الذي يخلق بلا شك صعوبات غير ضرورية للعلاقات الصينية الأوروبية. لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي في أوروبا والتنمية الصحية للعلاقات الصينية الأوروبية، هناك حاجة إلى سياسيين واستراتيجيين حقيقيين للتغلب على هذا المأزق وتجاوزه.

من الناحية النظرية، يمكن حل سوء التفاهم والمفاهيم الخاطئة في الغالب من خلال تعزيز الاتصالات والتبادلات، وهذا ينطبق أيضاً على العلاقات الصينية الأوروبية. خلال زيارة رئيس مجلس الدولة «لي» إلى أوروبا، شعرنا برغبة قوية من كل من الصين وأوروبا للتواصل والتبادل، وهو أمر مهم وأساس للاجتماع بين الجانبين في منتصف الطريق. قال رئيس مجلس الدولة لي: «الخطر الأكبر هو عدم التعاون، وأكبر خطر أمني خفي هو عدم التنمية». حظي هذا البيان باهتمام كبير في أوروبا. يمكن للعقلاء أن يدركوا بسهولة أن هذا يشير إلى موقف الجانب الصيني تجاه التنمية في العلاقات بين الجانبين.

يبدو أن أكبر مأزق لأوروبا ليس التعاون مع الصين، ولكن مكان وضع هذا التعاون. ومع ذلك، في الواقع بمجرد استبدال التعاون متبادل المنفعة بالتسييس الشامل، والإيديولوجيا الشمولية، والأمن الشمولي، سيؤدي ذلك حتماً إلى إلحاق ضرر جوهري ببيئة التعاون. والنتيجة النهائية ستكون المواجهة السياسية، والمعضلات الأمنية، والمنافسة الشرسة، وسيتم ضغط نطاق التعاون بشكل كبير، سواء

أعجبنا ذلك أم لا، سيكون هذا محزنًا للغاية، تحتاج أوروبا إلى معالجة المشكلة المعرفية المتمثلة في «إزالة المخاطر» من هذا المنظور، وأن تكون حذرة من استخدام المفهوم بشكل منحرف لتفكيك التعاون والاستقرار. الصين تتغير وأوروبا تتغير، وكذلك العلاقات بين الصين وأوروبا. التغيير مطلق، ولا يوجد ما نخاف منه. العلاقة بين الصين وأوروبا لا تتعلق بالعودة إلى الماضي، ولا يمكن أن تعود إلى الماضي، ولكنها تتعلق بالمضي قدماً. يتطلب المضي قدماً جهوداً مشتركة من كلا الجانبين للسيطرة المستمرة على التغييرات، مع الاحتفاظ بالاختلافات والتعامل كأنداء، فمستقبل العلاقات الصينية الأوروبية يستحق التطلع إليه.

المملكة المتحدة والخطوة للخلف والخطوة للأمام

هل تريد المملكة المتحدة التعامل مع الصين أم لا؟ يجب أن يكون هذا سؤالاً مباشراً، لكنه ليس كذلك. رغم الحديث عن إقامة علاقات «بئاءة» مع الصين، ففي السابق أعلن رئيس الوزراء ريتشي سوناك، الذي كان يحضر اجتماع مجموعة السبع في ناغازاكي، والذي كان في الأساس جوقاً لمناهضة الصين، أن الصين تمثل أكبر «تهديد» للمملكة المتحدة من حيث الأمن الاقتصادي. تعتمد الحكومة البريطانية للجوء المستمر للخطاب المعادي للصين لكسب التأييد لحكومتها فاقدة الشعبية، وذلك على الرغم من أن أفعالها لم تتبع كلماتها دائماً.

لطالما طاردت الحكومة البريطانية صفقة تجارية خيالية مع واشنطن، مع أن واشنطن لم تبد أي اهتمام جاد بمثل هذه الصفقة، حيث أدى التحول الداخلي إلى الحماية في أمريكا إلى استحالة التفكير في اتفاقيات التجارة الحرة، حتى مع الحلفاء. على مدى السنوات الثلاثة الماضية، أنتجت الولايات المتحدة قائمة من جانب واحد من الطلبات إلى المملكة المتحدة، وطلبت بفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية، وخفض معاييرها التنظيمية، وبالطبع اتباع خط الولايات المتحدة بشأن الصين. ورغم قيام البريطانيين بكل ما طلب منهم، فلم يتمكنوا سوى من الخروج خاوي الوفاض. لا يبدو

أن هذا يخدم قضية «استعادة السيطرة» الذي وعدهم بها دعاة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عندما غادروا الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك يبدو أن المملكة المتحدة تريد احتلال مكان وسط غامض، حيث تحتفظ بالحق في استعداد الصين، لكنها تريد على ما يبدو اختيار جوانب التعاون التي قد تناسبها بطريقة أو بأخرى. مع اكتساب الخطاب المعادي للصين نفوذاً سياسياً كبيراً، من الواضح أن رئيس الوزراء يفتقر إلى الإرادة السياسية للانخراط في أي مبادرة جادة مع بكين قد تكون في المصلحة الوطنية، خوفاً من حزبه ونواب البرلمان. إذا كانت المملكة المتحدة تريد الاستفادة من علاقاتها مع الصين، فعليها أن تكون مستعدة لاتخاذ خطوات جادة، والتوقف عن السماح لواشنطن بممارسة حق الوصاية على كل ما تفعله.

إن سياسة بريطانيا المنقسمة في التعامل مع الصين، ومفهوم «نحن بحاجة إليك، لكن لا يمكننا الاعتراف بذلك، ولا فعل أي شيء حيال ذلك» لا يقدم أي مصلحة للبلد. إن العلاقة الصحية بين المملكة المتحدة والصين هي في مصلحة كلا البلدين، وقد حان الوقت لبريطانيا لإظهار سيادة حقيقية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدلاً من أن تكون سجيناً أمريكياً، والذي لا يسمح لها باتخاذ طريق مخالف لطريق سيدها الأمريكي.

■ بتصرف عن:

[schizophrenic s'Britain](#)

[it means policy China](#)

[wants it what know t'doesn](#)

[Europe shouldn't miss the](#)

[opportunity brought by the](#)

[Chinese Premier](#)

انزلاق نموذج النمو القائم على التصدير



بعد سريلانكا وباكستان، أصبحت بنغلاديش هي البلد الثالث في المنطقة التي تعاني من أزمة اقتصادية خطيرة، وقد طلبت قرضاً بقيمة 4.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، نأهيك عن مليار دولار من البنك الدولي، و2,5 إلى 3 مليارات دولار من المقرضين متعددي الجنسيات والدول المانحة. من المفارقات أنّ بنغلاديش التي كانت موضع ترحيب قبل بضعة أشهر فقط باعتبارها قصة «نجاح التنمية»، بينما اليوم تواجه عجزاً تجارياً متزايداً وتقليصاً في احتياطات النقد الأجنبي، وانخفاضاً سريعاً في قيمة العملة، وتضخماً قياسيًّا، وأزمة طاقة فرضت انقطاعاً هائلاً في الكهرباء.

■ برافات باتنايك ترجمة: قاسيون

في الواقع ووفقاً للعديد من مؤشرات التنمية، أحرزت بنغلاديش تقدماً ملحوظاً. وبحسب الإحصاءات فقد ارتفع معدل محو الأمية بين الإناث إلى 73%، وأصبح معدل وفيات الرضع نصف مثيله في باكستان التي انفصلت عنها في 1971، وكان «مؤشر التنمية البشرية»، الخاص بها أعلى من مثيله في الهند وباكستان والعديد من بلدان المنطقة. وصفها كثيرون بأنها «معجزة اقتصادية» وليس من دون بعض التبرير، فالبلد الذي كان يعتبر «حالة صعبة» عند الاستقلال، قد شد نفسه بشكل ملحوظ ليتفوق على جميع جيرانه، وهذا هو السبب في الظهور المفاجئ لل صعوبات الاقتصادية التي فاجأت الكثيرين.

كما في حالة سيرلانكا، هناك ميل لإلقاء اللوم على «الفساد» كمسبب للأزمة، ولكن على الرغم من أنّ الفساد ذاته أمر يستحق اللوم، إلا أنّ هذا تفسير متسرّع. الأكثر منطقية هو الرأي القائل بأنّ ارتفاع الأسعار الدولية لعدد من السلع في أعقاب حرب أوكرانيا أدى إلى زيادة فاتورة استيراد بنغلاديش إلى درجة نفد فيها النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات. بالنسبة لبلد يعتمد على الاستيراد، أدى ذلك إلى حدوث عجز محلي تسبب بزيادة معدل التضخم. يفسّر نقص النقد الأجنبي أيضاً، بالدولار بشكل أساسي، انخفاض سعر النقد الأجنبي لتحقيق الاستقرار.

التفسيرات الخاصة بإبقاء سعر الفائدة دون تغيير لفترة طويلة بدلاً من رفعه لاجتذاب المزيد من التدفقات المالية من أجل تمويل

العجز التجاري، هي أيضاً تفسيرات سطحية، فالمشكلة تكمن في عمق أكبر بكثير، إنّها مشكلة طبيعية إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، والتي كانت بنغلاديش- هي والكثير من البلدان في عصر النيوليبرالية- تتبعه. لقد نوقشت مسألة اتباع إستراتيجية النمو الذي يقوده التصدير بين اقتصاديي التنمية لما لا يقل عن نصف قرن، منذ أن بدأ ما يسمى «معجزة» شرق آسيا، تتناقض مع تجربة النمو البطيئة نسبياً لبلدان مثل الهند التي كانت تتبع إستراتيجية إنمائية «تتطلع إلى الداخل». أغفل نقاش التنمية هذا عنصراً مهماً يلعب دوراً في الحياة الواقعية.

من بين النفقات المختلة التي تشكل الطلب الكلي في الاقتصاد، يكون بعضها مستقلاً بينما ينجم البعض الآخر عن نمو الطلب الكلي نفسه. تعتبر الصادرات والإنفاق الحكومي عموماً البندين الرئيسيين المستقلين، من المفترض أن يعتمد الاستهلاك لأي توزيع معين للدخل على مستوى الدخل نفسه. لا شك في أنّ عنصراً مستقلاً في الاستهلاك يكون مستقلاً أيضاً عن الدخل، ولكن لا يتم التعبير عنه إلا في مواقف معينة. على سبيل المثال: عندما تصبح السلع غير متوفرة وتصبح متاحة فجأة للمستهلكين. يعتمد نمو الطلب- وبالتالي الناتج في الاقتصاد- على نمو عنصر الطلب المستقل. وفي الاقتصاد النيوليبرالي حيث يفرض الانفتاح على التدفقات المالية عبر الحدود قيوداً على العجز المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً قيوداً عملية على قدرة الحكومة على فرض ضرائب على الأغنياء وتحفيز الطلب دون زيادة العجز المالي، تصبح الصادرات هي العنصر الرئيسي لتحفيز النمو. باختصار، يميّز الاقتصاد

النيوليبرالي بالاعتماد الأساسي على النمو الذي تقوده الصادرات.

لكن إستراتيجية النمو التي تقودها الصادرات لا تقتصر فقط على وجود بيئة نيوليبرالية. يمكن للحكومة أن تشجع الصادرات عن عمد، بدلاً من توسيع السوق المحلية من خلال توسيع نفقاتها الخاصة. في هذه الحالة يمكننا أن نحقق نمواً يقود الصادرات بدلاً من الإنفاق الحكومي، لكن مع استمرار دور الحكومة في النمو. في الحقيقة كثيرون يجادلون بأنّ هذا هو الحال في دول شرق آسيا.

الصادرات والفوائض

يجب أن نميّز بين حالتين من البلدان التي تنتهج إستراتيجية نمو تقودها الصادرات، الأولى، حيث تكسب البلدان فوائض كبيرة في الحساب الجاري ومن ثمّ تبني احتياطاتها من النقد الأجنبي، والصين مثال رئيسي هنا. في هذا النوع من الاقتصاد فإنّ أيّ تطور سلبي في الوضع الاقتصادي العالمي يحدث فارقاً فقط في حجم فائض الحساب الجاري، ممّا يؤثر على حجم احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة بشكل هامشي فقط. لذلك يمكن للبلاد أن تتخطى مثل هذا التطور المعاكس من دون أن تعاني أزمة.

لكنّ أغلب البلدان تنتمي إلى الفئة الثانية، حيث تعاني إلى حد ما من عجز دائم في الحساب الجاري، وتوازن مدفوعاتها من خلال التدفقات المالية الخاصة. وحتى عندما تقوم بتكوين احتياطات العملات الأجنبية، يتم تحويلها من خلال الاقتراض بما في ذلك من الممولين الخاصين. تنتمي الهند إلى هذه الفئة كما هو الحال بالنسبة لدول جنوب آسيا بشكل عام، وفي الواقع معظم دول الجنوب العالمي. إذا كان اتساع عجز الحساب الجاري لدى هذه البلدان بسبب بعض الأسباب الخارجية، سواء تسبب الوباء بانخفاض أرباح السائحين «كما حال سريلانكا»، أو زيادة أسعار الواردات بسبب حرب أوكرانيا، أو انخفاض عوائد الصادرات بسبب الركود العالمي «كلاهما حدث في بنغلاديش»، فإنّ تأثيرها على الاقتصاد يكون كبيراً بسبب سلوك الوكلاء الخاصين بشكل

عام، والممولين الخاصين بشكل خاص. هذا لأنّه عندما يكون هناك اتساع في عجز الحساب الجاري، وبالتالي هناك حاجة أكبر للتدفق المالي الخاص، يؤدي هذا الاتساع إلى تدفق مالي أكبر. يتوقع الممولون الخاصون أن تنخفض قيمة عملة البلد الذي شهد اتساعاً في عجزه، وبالتالي يأخذ هؤلاء الممولون الأموال من البلاد- فهم يهتمون بمصالحهم فقط في النهاية- ممّا يؤدي إلى تفاقم مشكلة الصرف الأجنبي بالنسبة للدولة. في الواقع إذا تركت الأمور «للسوق» حصرياً، فليس من الواضح ما إذا كانت الدولة تستل إلى توازن في سوق الصرف الأجنبي، ولكن الممولين يميلون إلى توقّع إيقاف التخلخل. لكن عندما تقترب الدولة من صندوق النقد الدولي فإنّه يطالب بثمن باهظ لمنح القروض، ويأتي الثمن على شكل تخفيض في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وتصفية نظام التوزيع العام.

يحدث النقص الأولي في النقد الأجنبي بسبب سلوك التمويل الخاص خلال فترة وجيزة ويدفع البلاد إلى القبول بشروط صندوق النقد الدولي، وهو ما يفسر سبب تحول البلدان فجأة من كونها «معجزات» إلى «متسولات». إنّ مشكلة النمو الذي تقوده الصادرات هي على وجه التحديد ما يلي، إنّ نجاحه الواضح يمكن أن يتبخّر في لمح البصر، وهذا يحدث عندما يؤدي السعي وراء النمو الذي تقوده الصادرات إلى جعل البلاد تعتمد على أهواء ونزوات التمويل المعولم. مع ركود الاقتصاد العالمي، ولتعرض صادرات العديد من دول العالم الثالث لمثل هذا الركود، من المرجح أن تنمو قائمة البلدان المتسولة في الأيام المقبلة. لقد فقدت فكرة النمو القائم على التصدير مصداقيتها بسبب أزمة الرأسمالية بين الحربين، قبل أن تعود إلى الظهور من خلال النيوليبرالية. مع مواجهة الرأسمالية العالمية لأزمة جديدة، فإن التغيير بعيداً عنها يلوح في الأفق مرة أخرى.

■ بتصرّف عن:

**Led-Export of Pitfalls
Growth**

حكاية تشابايف المعاصرة



في حركة حان أوانها. جاء في الرواية: لقد قام تشابايف بطرفات كثيرة. يقولون إنه في عام 1918 ضرب بالسوط شخصية «عالية المقام» إلى حد كاف، وأنه أجاب آخر «بشقيقة رذيلة» برفياً، وكتب على أمر أو مسعى أصدره ثالث حاشية تهتل الأذان لدى قراءتها. أنه شخصية فطرية! كان لا يزال لا يدرك الكثير ولا يستوعب الكثير، ولكنه قد بدأ يجذب لا بالغريرة وإنما عن وعي، إلى الكثير من الأشياء الحكيمة المشرقة.

الحركة الثورية تحيي في الإنسان أفضل صفاته وقدراته، وتقع فيه أسوأ صفاته خلال الصراع الهادئ المتواصل. وإذا قلنا إن فاسيلي تشابايف هو رمز وطني في روسيا، وهذا صحيح، ولكنه ليس كل شيء. لأن تشابايف هو رمز أممي أيضاً، ومدرسة جيدة يمكن تعلم الكثير منها.

وعندما أنتج الروس مسلسلاً جديداً عن هذا الرمز منذ حوالي سنتين، وهم يعرفون سلفاً تشابايف الوطني وتشابايف الأممي اللذين لا ينفصلان، يريدون إحياء تشابايف الجديد في الإنسان الروسي خلال ظروف المعركة الحالية التي تخوضها روسيا على جميع الجبهات. المسلسل متاح مجاناً على الإنترنت بالإضافة إلى عدد كبير من الأفلام والمسلسلات التي تخدم نفس التوجه، وهذه نقطة تسجل لهم لأن خصمهم يسلع مواده الإعلامية والسينمائية، وقد بدأ الروس ومعهم الصينيون يكسرون هذا الشكل من الإعلام، وهم بذلك متقدمون على خصومهم.

لقد أعطى هذا العمل نتائج رائعة، قائد الأنصار العفوي ينمو فيصبح منظماً حقيقاً للجماهير وقائداً عسكرياً عظيماً. وهنا صورة لانتقال الجماهير التاريخي في الثورة من العفوية إلى المشاركة الواعية في النضال السياسي عندما تبدأ لحظات انتصار الجديد على القديم. قبيل وفاته بلحظات قال فورمانوف الكلمات التالية: «أنا لم أفل كل شيء بعد، لم أفل كل شيء، ما أكثر ما يجب علي أن أفعله». لقد تمنى سنوات إضافية، حياة إضافية ليعطي المزيد للثورة الاشتراكية.

أما فاسيلي تشابايف، فخلدته رواية تشابايف التي كتبها فورمانوف، وكذلك الأغاني الشعبية والسينما السوفييتية، وما زالت إحدى البلدات تحمل اسمه في كازاخستان حتى اليوم. كان تشابايف إنساناً حقيقياً، واحداً من أشهر قادة الجيش الأحمر، وهب حياته للثورة عندما حان وقتها، وأدى مهامه التاريخية في حياته القصيرة التي بلغت 32 عاماً فقط لا غير.

دروس الحكاية

لحكاية تشابايف دروس عديدة، ومن أهم دروس حكاية تشابايف المعاصرة هي طريق البشرية القادم في السير نحو عالم أفضل، عالم العدالة الاجتماعية وطريق الثورة الاشتراكية المعاصرة. ومن الدروس بالغة الأهمية، هي قدرة الرواية على تصوير لحظة تطابق الحركة الشعبية مع الحركة السياسية، تلك اللحظة التي تتبلور فيها حركة ثورية جبارة تصبح مثل الموج الجارف الذي يستطيع تنفيذ المهام التاريخية

في الفرقة 25 التي يقودها فاسيلي تشابايف، والتي عين فورمانوف قوميساراً لها. ويعود الفضل في الكثير من النجاحات التي حققتها هذه الفرقة إلى العمل السياسي الذي كان يقوده فيها فورمانوف. وتحدث رواية تشابايف عن هذه المعارك، وتبدأ الرواية بـ «فصيل العمال» وهم 1000 من عمال النسيج الشيوعيين الم معددين في غمرة النضال الثوري الذين يرسلون إلى فرقة تشابايف المكونة بكاملها من جماهير الفلاحين. بل إن تشابايف نفسه «توهج أنفاسه بروح الأنصار غير المنضبطة». وصورت الرواية نماذج رائعة للأنصار السيبيريين في الحرب الأهلية التي أعقبت ثورة أكتوبر.

إن تاريخ العلاقة بين القوميسار كليتشكوف وقائد الفرقة الشهير تشابايف تصور بسطوع ذلك العمل التربوي الذي قام به العمال البلاشفة بين جماهير الأنصار الفلاحية. وكان البلاشفة قد قرروا التأثير في الجماهير العفوية ووضعها تحت تأثيرهم الفكري، لذلك بدأوا من الرأس، من القائد، من تشابايف. وإلى ذلك الشخص انصب اهتمام البلاشفة وتركيزهم.

إن تشابايف مصور خلال تطوره، ففي البداية نراه واقعاً تحت سيطرة العواطف الاجتماعية ليس لديه سوى تصور مبهم عن أهداف الصراع الثوري. ويتغلب القوميسار بصبر على شكه العنيد بالنظرية العلمية معتمداً في ذلك على ذكاء تشابايف وإخلاصه الشديد. فبربي في هذا البطل الشعبي صفات المناضل الواعي ويساعده على رؤية الأفاق التاريخية العريضة للنضال.

حكاية تشابايف المعاصرة هي حكاية مستقبل كل بلد اليوم، وإن كان الزمان والمكان غير ذلك الزمان والمكان حيث دارت أحداث الحكاية قبل أكثر من قرن. ويصنف أن العدو الذي سيقا تل ضده تشابايف المعاصر ورفاقه هو نفسه النظام الرأسمالي الإمبريالي، مع بعض الفوارق التي تميز الرأسمالية الحالية عما كانت عليه الحال قبل مئة عام.

■ ألات كرد

شخصيات الحكاية المعاصرة أناس حقيقيون وصانعو التاريخ الجديد الذي حان أوانه كما كانت شخصيات الحكاية الغابرة. وسيكتبون قصتهم الجديدة في القرن الواحد والعشرين حتى تتحقق المهمة النبيلة الكبرى للبشرية، اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

فورمانوف وتشابايف

لم يعمر ديمتري فورمانوف طويلاً فهو لم يكمل الخامسة والثلاثين من العمر. لقد كان دائماً في العمل الحزبي وفي معارك الحرب الأهلية وعندما يحمل القلم وراء طاولة الكاتب. لقد كان نفس المقاتل الثوري والبناء الثوري. عنيداً ومربناً دائماً. درس في كلية التاريخ والآداب في جامعة موسكو. وعندما انتسب إلى حزب البلاشفة، كتب في مذكراته: الآن بلغت الشاطئ المرمري الجبار - الصخرة، وعليها سابني قلعتي - قناعتني. من أعماله الأدبية: الإنزال الأحمر 1921، تشابايف 1923، العصيان 1925.

انضم فورمانوف إلى فصيل عمال النسيج الذي أرسله البلاشفة ليعمل



يتغلب القوميسار بصبر على شكه العنيد بالنظرية العلمية معتمداً في ذلك على ذكاء تشابايف وإخلاصه الشديد

اضمحلال الرأسمالية النيوليبرالية وبناء الاشتراكية

تحدث العديد من الإصدارات الجديدة حول العالم عن التاريخ الاقتصادي القديم، وضرر المؤسسات الرأسمالية على البيئة. حتى أن بروفيسورة كندية بدأت تناقش اضمحلال الرأسمالية النيوليبرالية وضرورة بناء الاشتراكية.

شاطئ النفط

تصور كريستينا هيوستر في كتابها الجديد «شاطئ النفط» الصادر عن مطبعة جامعة شيكاغو كيف تهدد البنية التحتية السامة الحياة في ميناء لوس أنجلوس والمنطقة المحيطة. حيث تضررت البيئة نتيجة تدفق البضائع ورؤوس الأموال في منطقة لها أهمية بالنسبة للحياة البرية، كما تحتوي المنطقة على مصبات الأنهار وبيئة بحرية حيث تلتقي مياه المحيط الهادئ الأكثر برودة ودفناً.

العصر الجديد للكارثة

في «العصر الجديد للكارثة» لـ أليكس كالينيكوس، شرح كيف يواجه العالم أزمة متعددة الأبعاد، من تدمير متزايد للطبيعة وتدهور حال العمال، واقتصاد عالمي راكد منذ الأزمة المالية العالمية، وصراعات متصاعدة داخل النظام الرأسمالي تدفعنا نحو الانهيار المجتمعي. ستؤدي خطوط الصدع المتعددة في النظام إلى إثارة المزيد من الحركات الجماهيرية التي يمكنها تحدي أشكال لا تعد ولا تحصى من القمع وفتح الطريق أمام عالم عادل.

تاريخ العالم في ثمانين أوبنة
اعتمد كتاب جوناثان كينيدي «تاريخ العالم في ثمانين أوبنة» على أحدث

الأبحاث في مجالات علم الوراثة والأنثروبولوجيا وعلم الآثار والاقتصاد، وعبر آلاف السنين من التاريخ، يستكشف ثمانين حالات تفشي رئيسية للأوبئة والأمراض المعدية، ودور بعض الأوبئة في الحروب وسقوط الإمبراطوريات.

غروندريسة ماركس

بناء على ما كتب في المجلدين الأول والثاني من كتاب رأس المال لكارل ماركس، يناقش ديفيد هارفي في كتابه الجديد ويفحص الممسودات التي كتبها ماركس في خمسينيات القرن التاسع

عشر، ويوضح صلتها بفهم الحالة المضطربة للرأسمالية المعاصرة

المنطعف المداري

في كتابه الجديد الصادر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا «المنطعف المداري، الابتكار الزراعي في الشرق الأوسط القديم والبحر الأبيض المتوسط» يحكي سورينشكومار موثوكوماران كيف هاجرت المحاصيل الغذائية الأساسية منذ آلاف السنين من جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. يظهر المنطعف المداري التأثير الكبير الذي أحدثه ببقية جنوب آسيا على النظم البيئية والعادات الغذائية والهويات الثقافية للشعوب في جميع أنحاء العالم القديم،

الرأسمالية والفيروسات والحرب

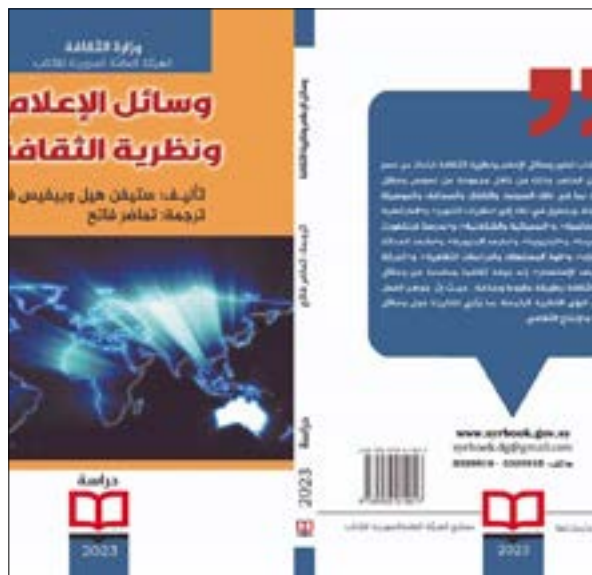
تحقق البروفيسور في جامعة مانيتوبا الكندية رادىكا ديساي في كتابها الجديد «الرأسمالية والفيروسات التاجية والحرب، اقتصاد جيوسياسي» في اضمحلال الرأسمالية النيوليبرالية كما ظهر في أزمة Covid-19 والصراع في أوكرانيا وتداعيات هذه الأزمات في جميع أنحاء العالم. وتجادل بأنه فقط من خلال تقدير خطورة الأزمة وتصحيح فهمنا للرأسمالية يمكن للقوى التقدمية أن تحبط مستقبلًا من الفوضى أو الاستبداد وذلك أن تبدأ المهمة الطويلة لبناء الاشتراكية.

كانوا وكنا



امتدت معارك انتفاضة الجلاء طوال شهري أيار وحزيران من عام 1945 لتحرير مختلف المناطق السورية من الاحتلال، ولا توجد منطقة لم تشملها المعارك الوطنية التي خاضها الشعب السوري العظيم. في الصورة: مجموعة من أهالي إدلب وسراقب والقرى المحيطة الذين شاركوا في تحرير إدلب من الاستعمار الفرنسي في حزيران 1945.

أخبار ثقافية



وسائل الإعلام ونظرية الثقافة

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب وضمن المشروع الوطني للترجمة كتاب «وسائل الإعلام ونظرية الثقافة»، تأليف: ستيفن هيل وبيفيس فتر، ترجمة: تمارس فاتح. يرصد هذا الكتاب تطور وسائل الإعلام ونظرية الثقافة ابتداءً من عصر التنوير إلى الزمن الحاضر. وذلك من خلال مجموعة من نصوص وسائل الإعلام المعاصرة، بما في ذلك السينما، والتلفاز، والصحافة، والموسيقى الشعبية، ويتطرق في ذلك إلى «نظريات التنوير»، و«الماركسية ووسائل الإعلام العالمية»، و«مدرسة فرانكفورت والماركسية الجديدة»، و«البنوية وما بعد البنوية»، و«ما بعد الحداثة وثقافة المستهلك» وغيرها من القضايا والنظريات المتعلقة بالإعلام.



مذكرة تعاون صينية عربية

وقعت مذكرة تعاون بين الجمعية الصينية للتعليم العالي واتحاد الجامعات العربية، وذلك في جامعة شانغهاي للدراسات الدولية في شرقي الصين. وأعلن خلال المراسم عن إنشاء معهد أبحاث لرابطة الجامعات الصينية والعربية في جامعة نينغشيا بشمال غربي الصين. وأعلن أيضاً فيما يخص الشباب عن بدء «مشروع التعاون 10 + 10 بين الجامعات الصينية والعربية»، الذي يحدد بوصلة التعاون الثنائي في مجال التعليم العالي. ولتعزيز التبادلات الإنسانية المعرفية بين الجانبين، وإجراء البحوث العلمية المشتركة وتعميق التعاون الابتكاري. كما شهد معرض بكين نشاطات واسعة لتعميق العلاقات الصينية مع البلدان العربية.

ساعة الرمل الرأس مالية: جدول الأعمال البربري بين مورزا وغرامشي (2)

في المادة السابقة أشرنا إلى بعض الأفكار التي تضمنها كتاب «التلاعب بالوعي» لسبرغي قره-مورزا، وفي جوهرها قضية احتضار الحضارة الغربية الفردية وتحليل «الهيمنة الناعمة» ومواجهتها وأهمية عامل الوقت «والتوقيت» في تكتيك المعركة، مع المرور على أفكار غرامشي حول ضرورة تحويل الواقع نحو نمط حياة يتجاوز قوانين الربحية الفردية «الاستهلاكية» من أجل تأسيس «نمط الحياة السياسي» أو ما يمكن أن نسميه نمط «صناعة التاريخ». في المادة الحالية سنقوم بالتوسع في بعض أفكار مورزا وغرامشي، كعلامات لبديل عن الإنسان المتشئ وكقاعدة للحضارة المنهارة وبربريتها المدفوع بها.

■ د. محمد المعوش

مورزا عن التشئ

يجمل مورزا مواقف العديد من المفكرين والباحثين، ومن ضمنهم العديد من الغربيين، تجاه توقعهم عن «الانحطاط المستقبلي» للحضارة الاستهلاكية التي تشئ الإنسان. ومن هم على سبيل المثال لا الحصر، ديتويوفسكي، غوغول، بوشكين، ثيودور أدورنو، ماكس هوركهايمر، هربرت ماركوزه، ومنهم كان من معادياً للبلشفية أساساً، كغيوركي فلوروفسكي الذي قال: «لا خطر في بالهم أنه يمكن، بل وينبغي التفكير ملياً، بمصائر الثقافة الأوروبية النهائية... إن إعجابهم المتوهم بأوروبا يستمر وحسب قلة انتباههم العميقة وعدم احترامهم لمصيرها المأساوي». ومن أرنولد توينبي «المؤرخ وعالم الاجتماع الإنكليزي» يقتبس مورزا: «تلا ذلك «الهيمنة الروحية» و«دين الديقراطية» الشمولي» في نهاية الأمر ظهور نمط دولة شمولي في العالم الغربي، يضم في جنباته العنصرية الغربية في التنظيم والمكينة مع مقدرة شيطانية على استعباد النفوس يمكن أن تثير حسد مستبدي الأزمنة كلها والشعوب كلها مجتمعة... أعراض التخلف الروحي في العالم الغربي المعلمن في القرن العشرين جلية... نعلم جميعاً، ونذكر دائماً ما يسمى «الضلال الحماسي»، الذي يبت الروح في الأشياء غير الحية ويهبها الحياة. بيد أننا نصير الآن على الأرجح ضحايا العكس من ذلك- ضحايا «الضلال الحماسي» الذي يتعاملون به مع المخلوقات الحية وكأنها أشياء لا روح فيها». وحتى ننتشع الذي لخص رؤيته لطريق الحضارة الغربي بالقول: «يا أيها الهكل العظمي، هل ترتجف؟ كنت سترتجف ارتجافاً أشد لو عرفت إلى أين أقودك». ويعلق مورزا على المصير الحضاري الغربي بالقول «لننظر إلى كون وضع الإنسان يرتفع أم ينخفض لدى الانتقال من القسر المباشر إلى التلاعب بوعي. فحتى في «حرب الجميع ضد الجميع» التي تخاض وفقاً لقواعد المجتمع المدني «المنافسة» تقسم الأهداف الخاضعة للتأثير إلى ثلاث فئات، الصديق، الشريك، المنافس. يتفق الأخصائيون على أن الإنسان المتحول إلى هدف التلاعب يسقط تماماً من هذا التصنيف. إنه ليس صديقاً ولا شريكاً ولا منافساً. أنه يصير شيئاً... ما نراه في تكنولوجيا التلاعب بالوعي هو تعبير عن نزعة تشييء الإنسان... هذا يؤثر في البداية في الإنسان غير المنتمي إلى النخبة «إنها تتلاعب بالهؤلاء». لكن بعد ذلك يتحول هذا النظام إلى «آلة ويشيء الإنسان عموماً».

بين النبؤات واليوم

ما كان نبوءات في القرنين الماضيين، وحتى في العقود القليلة الماضية، صار واقعاً محققاً اليوم. والمواقف التي تتوقع بدمار العالم الروحي ليس للنخبة فقط، بل للامة أيضاً، وصلت اليوم إلى مرحلة تحققها. فالحضارة الغربية الفردانية الاستهلاكية خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت لتطال الغالبية العظمى من البشرية «نقطة العلام هي انهيار الاتحاد السوفيياتي بالتحديد». بالدفة الأخيرة، على قاعدة التكنولوجيا الحديثة ونمط الاستهلاك المعمم والفردانية المتوحشة، عممت التشئ الذي وصفته بعض العقول «المبكرة». ومن الواضح أن الحديث مهما اختلفت زاوية النظر إليه، أي مع اختلاف النظرة «الأيديولوجية» نحوه «استعرض مورزا مواقف مختلف الباحثين والمفكرين بما يتعدى انتماءهم «الثوري» النظري»، فإن محور النقض والنقد يطال علاقة الإنسان بالعالم. إنها مسألة جوهر الوجود اليومي ونمط الحياة. وإن تحويل هذه المواقف إلى برنامج سياسي يصب في إطار المسألة الحضارية موضع الحديث اليوم، فلا يمكن إلا أن يكون إعادة تشكيل علاقة الإنسان بالعالم ليس كمسألة «ثقافية» بالمعنى القيمي للمفهوم، بل كمسألة وجود ممارسي ملموس، ودور بما يتعارض مع «اللاعقلانية». إذ، ليس مبالغة القول، وليس جديداً البتة، بأن الحضارة المهيمنة تقتل الإنسان/ العقل/ العقلانية.

غرامشي بين «الدفاع والهجوم»

في «الأمير الحديث» يظهر غرامشي السياسة، كعمل حي، كالتحام للعاطفة الحماس مع النظرية والممارسة المباشرة. أي التحام «اليوتوبيا» و«الموقف العملي» في الشكل الدرامي للاستطورة». وهذا الالتحام، وإن كان يتمثل بشخص الفرد المفرد «قد يكون القائد السياسي»، فهو التعبير عن «الإرادة الجماعية»

التاريخية. هكذا إذا فإن السياسة «لا تتخذ صورة اليوتوبيا الباردة، أو التنظير العلمي، بل صورة الخيال الجامح المتجسد، الذي يؤثر في شعب مشئت ومحطم ليستثير إرادته الجماعية وينظمها». ومن أكثر من «شعب» المرحلة «شعوب العالم» تشئت ويحتاج إلى هذه الإثارة والتنظيم؟! ويضيف غرامشي «ولكنه ليس الشعب «بالمعنى المجرد» للكلمة، بل ذلك الشعب الذي سبق أن أقنعه برأيه «الكلام هنا عن العقل السياسي الذي يحاول إقامة الانتقال الثورية في مرحلة من المراحل»، وأصبح يشعر بتوحده معه، وبأنه صار تجسيدا له وتعبيراً عن وعيه». وهذه «الأسطورة» كاقترام للتاريخ، تجد التعبير عنها حسب غرامشي «في نشاطها العملي، رمز الإرادة الفاعلة». وهذا التشكل للإرادة الجماعية الفاعلة يجب أن يتجاوز الأشكال الدفاعية من «التكوين البدائي» «يشير غرامشي هنا إلى التنظيم النقابي كشكل من أشكال التكوين البدائي غير الكافي» «إذ تتفرق الإرادة الجماعية» إلى عدد لا حصر له من الإرادات الفردية التي تتخذ مسارات مختلفة ومتصارعة؟». وهذه «الأسطورة» التي فيها تلتحم مختلف مستويات الوجود المعنوي والمادي، «لا يمكن إلا أن يكون كائناً حياً، أي عنصراً مركباً من عناصر المجتمع الذي أخذت تتشكل داخله إرادة جماعية معترف بها، إرادة أثبتت إلى حد ما وجودها، وتتخذ شكلاً محدداً». ويكمل غرامشي «لقد خلق التاريخ هذا الكائن فعلاً، إنه الحزب السياسي، الخلية الأولى التي تتجمع فيها بذور إرادة جماعية تنزع إلى العالمية والشمول». ولكن هذا العمل، حسب غرامشي، يجب أن يتجه إلى تأسيس دولة جديدة، وهيكل قومية واجتماعية جديدة، لا عمل دفاعي غير قادر على الإبداع الأصل. فالعمل الدفاعي يفترض «أن الوهن قد دب بالإرادة الجماعية وأصابها التشتت، وأنها تعاني من انهيار خطير ينذر بأوخم

العواقب، وأنه لا بد من استجماعها من جديد، بل من خلق إرادة جماعية جديدة من العدم، وتوجيهها لتحقيق أهداف محددة ومعقولة. هو تحدد ومعقولة لم توضع بعد موضع الاختبار الحاسم في تجربة تاريخية معروفة». يا لهذا التوصيف الدقيق، الذي يأخذ موقعه في سياق بحثنا الراهن عن الأزمة الحضارية. فالموقف «الإبداعي الأصل» لا يمكن أن يقتفي بالتجميع لما هو قائم من «إرادات مشئتة» على قاعدة «المعقولة القائمة» نفسها، بل تجاوزاً لها. أي إنه لا يكفي الموقف الدفاعي عبر استخدام عناصر البنى القائمة «القومية، العائلية، الوطنية...»، مهما كان دورها اليوم إيجابياً. فهذا الموقف الدفاعي «سيكون في أغلب الأحوال ملائماً لإعادة الوضع السابق، ولإعادة التنظيم» كما يعبر غرامشي، أي الحفاظ على اللحمة التي «كانت قائمة». بينما المطلوب هو بناء لحمة جديدة، تنتمي إلى بنية تاريخية- اقتصادية- اجتماعية جديدة.

غرامشي وولادة العقلانية

وإذا ما تجاوزنا المفهوم المعروف لـ «الحزب الثوري»، وعممناه لكي يصير تعبيراً عن الحركة التاريخية والممارسة الجماعية، فإن ولادة العقلانية، ضد «اللاعقلانية» المعمة اليوم «كتعبير عن الانهيار الحضاري الراهن»، تكمن في هذا الفعل التاريخي «الأسطوري» وهذا الاجتذاب والتعبير عن «الإرادة الجماعية» «حماسياً وممارسياً»، والتصدي «لقضية الإصلاح الثقافي والأخلاقي، أي لثورة رؤية للعالم... فالأمير الحديث «الحزب الثوري» لا يمكن إلا أن يكون داعية ومنظماً لخلق أرضية لتطور إرادة جماعية قومية- شعبية.. لصياغة شكل أرقى وأشمل للحضارة الحديثة... ينبغي أن يبنى العمل برمته على هاتين النقطتين الأساسيتين، تكوين الإرادة الجماعية... والإصلاح الفكري والأخلاقي».

التثوير اليوم هو اقتراح مشروع

اممي بما هو مشروع تحقيق

معنى وجود

الإنسان الإنسان

صانع تاريخه نقيض

المشروع الفردي

الاستهلاكي